المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات

دراسة ميدانية من وجهة نظر المبحوثين

أحمد فلاح العموش*

ملخص: تتناول هذه الدراسة المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات، المتمثلة في المشكلات الاقتصادية، والسكانية، والإدارية، والأمنية، والأسرية، والتعليمية، والحلول المقترحة لها من وجهة نظر المبحوثين. وقد شملت الدراسة (500) مواطن من خلال استخدام العينة غير الاحتمالية (الغرضية). وكشفت نتائج الدراسة أهم المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين، وهي على النحو الآتي: المشكلات الاقتصادية (غلاء المعيشة)، والمشكلات السكانية (ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء)، والمشكلات الصحية (التدخين)، والمشكلات الأمنية (المخدرات)، والمشكلات الإدارية (الواسطة والمحسوبية)، والمشكلات الأسرية (المربيات الأجنبيات)، ومشكلات البيئة المحلية (الازدحام المروري)، والمشكلات التعليمية والتربوية (ضعف العلاقة بين المدرسة والبيت والدروس الخصوصية). وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات المهمة.

المصطلحات الأساسية: المشكلات الاجتماعية، غلاء المعيشة، ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء، التدخين، الواسطة والمحسوبية، المربيات الأجنبيات، ضعف العلاقة بين المدرسة والبيت، مجتمع الإمارات.

مقدمة:

إن المتتبع لدراسة المشكلات الاجتماعية يلاحظ ندرة الدراسات المتعلقة بالمشكلات في مجتمع الإمارات، وهذه الدراسات – على قلتها – ذات طابع

* قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

محدود Small - Scale لا تختص ببيان المشكلات الاجتماعية على المدى الواسع Large - Scale سواء أكان ذلك على المستوى النظري أم التطبيقي.

ولكون مجتمع الإمارات مجتمعاً انتقالياً، فإن بيان مستوى الإدراك المجتمعي – البعد الذاتي The Subjective Dimension، فيما يتصل بتحديد الجوانب الإدراكية للمشكلات الاجتماعية، ومقارنتها بالحقائق الموضوعية، أمر مهم لفهم إدراك السكان وتصورهم للأثر، والضرر الذي يقع على الفرد أو الجماعات نتيجة لظروف اجتماعية لا يمكن قياسها على المستوى الموضوعي – الحقائق – ومن ثم، فإن إدراك عدد كبير من أفراد المجتمع للمشكلات الاجتماعية يؤدي إلى بيان أبعادها واتجاهاتها والخطورة الناجمة عنها، وهذا بدوره يبرز الشعور بضرورة التصدي المجتمعي لها، وذلك من خلال الاتفاق Consensus على هذه المشكلات والمهددات المجتمعية، وهذا يشكل الدافع الرئيس لإجراء هذه الدراسة.

وهناك بعض الدراسات – كدراسة (إجلال إسماعيل حلمي، 1990) – تتمحور – في مجملها – حول المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات – مثل مشكلات العمالة الوافدة، والمخدرات، وانحراف الأحداث والجريمة، ومشكلات الشباب والتنشئة الاجتماعية، وغير ذلك من المشكلات – لكنها لم تتناول الجوانب الإدراكية أو بيان مستوى الإدراك والشعور العام المجتمعي بخطورة تلك المشكلات. ومن اللافت أن هذه الدراسات قد استندت إلى خلاصة النظرية الاجتماعية – النظرية الوظيفية –، المرتكزة على التعميمات النظرية المسبقة حول طبيعة المشكلات الاجتماعية واتجاهاتها.

إن ما يميز الدراسة الحالية هو استنادها إلى تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها، وتركيزها على الجوانب الإدراكية؛ بمعنى ما يدركه أفراد المجتمع حول هذه الظواهر والمشكلات دون الاعتماد على أحكام نظرية ومعيارية مسبقة تتسم بالنمطية في وصف الظاهرة. ولعل هذا ما يضفي على الدراسة جانباً حيوياً وتفسيرياً يسهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وتعميماً.

ولما كان البحث يتطلب التعمق في دراسة ظاهرة ما، أو سمة من سمات المجتمع موضع الدراسة، فإن دراسة اتجاهات المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات أخذت أنموذجاً لبيان حجم المشكلات الاجتماعية وخطورتها وانعكاساتها السلبية على البنى والهياكل المجتمعية وبشكل خاص تلك المشكلات المتعلقة بالأسرة.

ويتمثل الدافع الذاتي في الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية ومعالجتها من خلال الواقع الاجتماعي المعيش للجوانب الإدراكية لطبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي لمجتمع الإمارات، التي يمكن قياسها من خلال الوعي المجتمعي المستند إلى طرحها ومعالجتها من وجهة نظر المواطنين.

وقد شكل المواطن وحدة التحليل من أجل الوقوف على مستوى إدراكه ووعيه للمشكلات والمهددات المجتمعية إضافة إلى بيان المقترحات والتصورات حول هذه المشكلات.

المفهوم الإجرائي:

يرى فاين (Fine, 2006) أن المشكلات الاجتماعية عملية معقدة (complex process) وديناميكية (dynamic)، وترتبط بشبكات مترابطة (interconnected webs)، ونتيجة لذلك فإن حل المشكلات الاجتماعية يخلق فرصاً لظهور مشكلات اجتماعية أخرى خلال هذا الحل. وقد ظهر ذلك جلياً في طرح بلومر في ثلاثينيات القرن الماضي وكذلك في مدخل صراع القيم.

ويرى روبرتسون (Robertson, 1987) في مؤلفه "المشكلات الاجتماعية" أن المشكلة الاجتماعية تمثل إدراك الناس للفجوة Gab بين المثل الاجتماعية والوقائع الاجتماعية، ويمكن إزالتها بواسطة الفعل الجمعي Collective Action والجهود المجتمعية.

فالمشكلات الاجتماعية في هذه الدراسة تمثل ظرفاً لا يتوافق مع النظم والقيم الاجتماعية السائدة، وهذا يتطلب إدراكاً مجتمعياً على مستوى البعدين: الذاتي، وهو ما يدركه أفراد المجتمع من تلك المشكلات التي يمكن قياسها، مثل المشكلات الأسرية ومشكلات سكان الأحياء. والموضوعي، وهو الحقائق التي يمكن قياسها أو تقديرها إحصائياً مثل معدلات الجريمة وحوادث السير والاعتداء والمخدرات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

برزت في العقود الأربعة الماضية منغصات سلبية أثرت على البنى الاجتماعية لمجتمع الإمارات، تمثلت في مهددات أمنية ومجتمعية كان من مؤشراتها: ارتفاع معدل الجريمة والانحراف، والتفكك الأسري والطلاق، وانحراف الأحداث، والجرائم الاقتصادية.

وتكمن مشكلة الدراسة الحالية في بيان المهددات للمجتمع الإماراتي، التي تنامت بسبب التحولات المجتمعية المتسارعة، وخاصة مهددات الجريمة والمهددات الاقتصادية والصحية، ومهددات البيئة المحلية.

وفي ضوء هذه الإشكالية تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلين الرئيسين التاليين:

الأول: ما المشكلات التي يواجهها المواطنون في مجتمع الإمارات من وجهة نظرهم؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية: ما المشكلات الاقتصادية؟ ما المشكلات السكانية؟ ما المشكلات الصحية؟ ما المشكلات الإدارية؟ ما المشكلات الأمنية؟ ما مشكلات البيئة المحلية؟ ما المشكلات التعليمية والتربوية؟ التي يواجهها المواطن في مجتمع الإمارات.

الثاني: ما الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات من وجهة نظر المبحوثين؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات من وجهة نظر المبحوثين، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- تعرف المشكلات الاقتصادية والحلول المقترحة لها.
- تعرف المشكلات السكانية والحلول المقترحة لها.
- تعرف المشكلات الصحية والحلول المقترحة لها.
- تعرف المشكلات الإدارية والحلول المقترحة لها.
- تعرف المشكلات الأمنية والحلول المقترحة لها.
- تعرف مشكلات البيئة المحلية والحلول المقترحة لها.
- تعرف المشكلات التعليمية والتربوية والحلول المقترحة لها.

أهمية الدراسة:

يلاحظ المختص في سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية تنامي الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية؛ وذلك لخطورة هذا المهدد المجتمعي والأمني وآثاره السلبية على الأمن الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المعاصرة. وتنبع أهمية الدراسة من مستوياتها النظرية والتطبيقية. يتصل البعد النظري بالكشف عن الأطر النظرية المفسرة للمشكلات الاجتماعية، وبخاصة مدخل صراع القيم و الرأي العام، أما أهميتها التطبيقية فتتمثل في مجتمع الإمارات الذي يعاني مهددات متعددة تتمحور حول مهددات الجريمة والانحراف والمهددات المحلية والاقتصادية والأسرية.

الدراسات ذات الصلة:

أولاً – الدراسات المحلية والعربية:

أظهرت دراسة (يعقوب يوسف الكندري، 2006) محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي من منظور سوسيو ثقافي، وبينت الدراسة أن محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي تتمحور حول بعدين: يتصل البعد الأول بالتحديات الداخلية للأمن الاجتماعي للمجتمع ويتمثل في التركيبة السكانية، والاستقرار السياسي الداخلي والمشاركة الشعبية، والمشكلات الاجتماعية المعاصرة، والوضع الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة، وطبيعة الشخصية المحلية. ويتصل البعد الثاني بالتحديات الخارجية للأمن الاجتماعي ويتمثل في التهديدات الأمنية للمجتمع المحلي، والاستقرار الاقتصادي، والغزو الثقافي.

أما دراسة (أحمد فلاح العموش، 2005:157-186) فقد كشفت الخصائص البنيوية للشباب تحت الخطورة في مجتمع الإمارات Youth At risk. وأشارت الدراسة إلى عوامل الخطورة في المجتمع المحلي، وهي تمثل الخطورة القبلية Risk Antecedent التي تعرض الشباب لأن يكونوا ضحايا محتملين للجريمة وتعرضهم للخطورة الإجرامية. ودلت نتائج الدراسة على أن (35,59%) من الذكور يدركون وجود المخدرات في المجتمع الذي يعيشون فيه، في حين انخفضت هذه النسبة لدى الإناث إلى (21,38%). وهذا يدل على أن توافر المخدرات في المجتمع المحلي يعرض الشباب للخطورة.

وأشارت نتائج دراسة (أحمد فلاح العموش، 2003:47) حول الخوف من الجريمة في مجتمع الإمارات إلى الخبرة المباشرة للضحايا، وجاءت مرتبة تنازلياً بحسب أهميتها على النحو الآتي: الإزعاج (32,6%)، والمضايقة من التسول (28,1%)، والتعدي على الممتلكات (10,1%)، والتعرض للاحتيال والنصب (9,9%)، والسرقة في المراكز التجارية (8,4%)، وسرقة محتويات السيارة (8,0%)، والسرقة في الطرق العامة ووسائل النقل العامة (6,5%).

وأظهرت دراسة (ذياب البداينة، 2000) أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة في المجتمع الأردني. وهدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من الجنس والعمر والتعليم والمهنة ومكان السكن والمخاطرة في التعرض لجرائم الاعتداء على الإنسان، والمخاطرة في التعرض

لجرائم الاعتداء على الممتلكات وخبرة الضحايا المباشرة، والسابقة والخبرة بالإنابة في الخوف من الجريمة.

وبينت دراسة (عايد الوريكات، 1998) حول اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الجريمة في المجتمع الأردني أن أخطر الجرائم هي الجرائم الأخلاقية، ثم جرائم العنف، والمخدرات، والسرقة، وجاءت جرائم التزوير، والشيكات بدون رصيد في آخر الترتيب؛ أي أنها لم تحظ باهتمام كبير. وأظهر جنس المبحوث فروقاً تكرارية ذات دلالة معنوية مع غالبية الجرائم التي افترضها الباحث، وذلك بحسب درجات خطورتها؛ إذ تتجه الإناث إلى تصنيفها بدرجات خطورة أعلى مما يعتقد به الذكور.

وأظهرت دراسة (محمد عبد الله المطوع، 1993:65–82) حول مشكلات الشباب في الإمارات أن أهم مشكلة أسرية يعانيها الشباب في الإمارات تنحصر في عدم البوح للوالدين بالأسرار (62%)، واحتلت مشكلة الشعور بالخجل من التساؤل عن مسألة جنسية المرتبة الأولى في سلم المشكلات الجنسية، واحتلت مشكلة الخوف من المستقبل المرتبة الأولى في سلم المشكلات الانفعالية، في حين احتلت مسألة قلة عدد المدرسين المواطنين، المشكلة الأولى التي واجهها الشباب (64%).

وفي دراسة (فهد الثاقب وسكوت، 1980) حول موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب، تبين أن أفراد العينة يدركون بشكل عام أن أخطر الجرائم هي جرائم العنف، تليها المخدرات. أما بالنسبة لجرائم العنف فقد أظهر أفراد العينة أن القتل هو أخطر الجرائم عامة وجرائم العنف بصفة خاصة. وتأتي الجرائم الأخلاقية في المرتبة الثالثة من حيث الخطورة كما يراها أفراد العينة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك إدراكاً عاماً واتفاقاً حول مدى خطورة الأنماط المختلفة من السلوك الإجرامي.

ثانياً – الدراسات العالمية:

يشير المركز الوطني لضحايا الجريمة في الولايات المتحدة (The National Center For Victims of Crime, 2006) إلى أن هناك أكثر من (35) مليون أمريكي يقعون ضحايا للجريمة كل عام. وقد قدرت تكاليف ضحايا الجريمة بحدود (345) بليون دولار سنوياً.

وأظهرت كل من (Mooney,2002)في نتائج التقرير السنوي التي تعده جامعة فوردهام تفاقم مؤشر الصحة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يتمثل في ازدياد حجم الجريمة والبطالة والإدمان والانتحار والإساءة للأطفال.

وحلل كل من (Shqrman et al., 1989) مناطق حدوث الجريمة أو ما أطلقوا عليها (Hot Spots). وقاموا بتحليل أكثر من (300,000) مكالمة وردت إلى مراكز الشرطة تعرض أصحابها إلى جرائم متعددة وأنهم ضحايا لتلك الجرائم. وقد توزعت على مناطق مختلفة من المانبولس (Minneapolis).

وأشارت العديد من الدراسات(Barkan, 2001) إلى أن نحو (20%) من الناجين من جرائم الاغتصاب حاولوا الانتحار و (40%–50%) منهم كان الانتحار خياراً مطروحاً أمامهم للتخلص من آثار هذه الجريمة.

وقد تساءل الباحثون المهتمون في مجال ضحايا الجريمة عن الأسباب التي تجعل بعض الناس يخافون من الجريمة أكثر من غيرهم. وكانت إجابتهم تتعلق بجانبين؛ هما: العوامل البنيوية Structural factors والخصائص الفردية .Individual characteristics وانطلق الباحثون في تفسير العوامل البنيوية من حجم سكان المدن أو البلدات، ومعدل الجريمة في تلك المدن ونوعية الحياة وعلاقة الجوار. وتوصل الباحثون إلى نتيجة مؤداها أنه كلما كبر حجم السكان زادت معدلات الخوف من الجريمة (Liska et al.,1985)، وتشير نتائج مسح الجريمة الوطني (GSS) لعام 1998 إلى أن معدلات الخوف من الجريمة قد تزايدت ثلاثة أضعاف في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، وذلك عند سؤال المقيمين في تلك المناطق عن مدى درجة الخوف لديهم من السير في منطقة بعيدة عن منطقة سكنهم (Barkan, 2001).

وأشار كل من (Bennett & Flavin, 1994) إلى أن سكان المدن الذين يعيشون في المناطق الفقيرة – إضافة إلى ظروفهم المعيشية القاسية – تزداد لديهم درجة الخوف من الجريمة كون معدلات إدراك الجريمة تشير إلى ذلك. ويرى الباحثان أن ذلك مرتبط بتوزيع الأبنية المشوهة والمهجورة، وهذا يضعهم تحت خطورة أن يكونوا ضحايا للجريمة Risk of Victimization. ولعل هذا يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية مجتمعة.

ويرى كل من (Taylor & Covington, 1993) أن العرق Race عامل مهم في تفسير درجة الخوف من الجريمة. ويشير الباحثان إلى أن معدلات الخوف تزداد في الأحياء التي يعيش فيها السود أكثر من المناطق التي يقطنها البيض.

وتوصل مجموعة من الباحثين إلى أن للنوع Gender أثراً على درجة

الخوف من الجريمة. وتبين لهم أن النساء أكثر خوفاً من الجريمة من الرجال Gardner 1990, La Grange & Ferraro 1989, Lane & Meeker, 2003, Ortega & Myles 1987).

وتتفق هذه النتيجة المتعلقة بمعدلات الخوف عند النساء مع نتائج مسح الجريمة الوطني (GSS). وتشير نتائج مسح 1988 إلى أن (70%) من النساء الحضريات يخفن من السير ليلاً (Parkan, 2001)، في حين يرى كل من (Gordon & Riger, 1989)، أن النساء يدركن أنهن أكثر تعرضاً لخطورة الاغتصاب، لذلك يزداد إدراكهن لاحتمالية وقوعهن ضحايا للجريمة مثل الاغتصاب والاعتداء والنشل.

وعالج كل من (Lewis & Salem 1986; Skogan, 1995) نتائج الخوف والأسباب التي أدت إلى تزايد معدلات الخوف وبخاصة ضعف العلاقات الاجتماعية وارتفـاع معدلات الفقر وتزايد معدلات الجريمة في الأحياء الفقيرة. وأظهرت دراسة (Neuborne, 1994) أن (43%) من الأمريكيين أوقفوا التسوق ليلاً؛ وذلك بسبب تنامي الخوف من الجريمة لديهم، إضافة إلى ارتفاع معدل إدراكهم لاحتمالية أن يكونوا ضحايا للجريمة وخاصة جرائم السرقة والاعتداء.

وأشارت نتائج دراسة (Trojanowicz, 1988) إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء داخل المدن وبخاصة تراجع دور الأسرة وقوى الضبط الاجتماعي، وإلى أن المجتمعات المعاصرة تعتمد بالدرجة الأولى على قوى الضبط الخارجية لهذه المجتمعات، المتمثلة بنظام العدالة الجنائية (الشرطة والمحاكم والقضاء).

ونخلص من نتائج الدراسات ذات الصلة (المحلية والعربية والعالمية) إلى تنامي المشكلات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، وبخاصة المشكلات الاقتصادية، والسكانية، والأسرية، والجريمة، ومشكلات الشباب، والفقر، والبطالة. وأكدت نتائج هذه الدراسات ضرورة التدخل المجتمعي لحلها.

والمتمعن بنتائج دراستنا الحالية، يرى أنها تتناغم مع نتائج الدراسات ذات الصلة، من حيث خطورة هذه المشكلات في مجتمع الإمارات، وبخاصة النتائج التي توصل إليها كل من (الكندري، 2006)، و (العموش، 2005)، و(الوريكات، 1998)، و(البداينة، 2002)، و(الثاقب وسكوت، 1980)، و(Trojanowicz, 1988)، و(Barkan, 2001)، و(Mooney & Schacht, 2002).

الإطار النظري:

تنطلق دراسة المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات من مدخل صراع القيم، والرأي العام بوصفه مدخلاً نظرياً لفهم المشكلات، ودراستها على مستويين: المستوى الذاتي والمستوى الموضوعي، على النحو الآتي:

يعد كل من فوللر و ميرز المؤسسين الفعليين لهذا المدخل النظري في تحليل المشكلات الاجتماعية الذي يرتكز – في أساسه – على مبدأ صراع القيم الاجتماعية. ويستند كل من فوللر وميرز (Fuller & Myers, 1941: 320-328) في تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها إلى أن للمشكلات الاجتماعية تاريخاً طبيعياً مرتبطاً بثلاث مراحل تتبلور في:

- الإدراك Awareness
- تحديد السياسة Policy Determination
- الإصلاح Reform

وبناءً على ما ذهب إليه مؤسسو نموذج صراع القيم، فإن المصدر المهم لهذا النموذج يتمثل في مقالة للورنس فرانك Lawrence K. Frankعام 1925، ذهب فيها إلى أن المشكلات الاجتماعية تنشأ نتيجة لفشل النظم الاجتماعية والتقاليد الثقافية القائمة (جيروم مانيس 1990: 52 – 53).

وقدم فوللر (1938) رؤية جديدة مؤثرة جداً للمشكلات الاجتماعية. حيث نظر فوللر إلى القيم باعتبارها نقطة محورية في المشكلات الاجتماعية، وذلك من خلال ثلاث زوايا، هي:

أ – القيم أساس لما يعد غير مرغوب فيه، كالفقر أو السرقة.

ب – القيم سبب للسلوك غير المرغوب فيه، كالقيم المالية التي تشجع على السرقة.

ج – القيم أساس للاختلاف على الحلول، أي العقاب في مقابل الاصلاح.

وفي عام 1941 قام كل من فوللر ومايرز Fuller & Myers بالتمييز بين الجوانب الموضوعية والجوانب الذاتية للمشكلة الاجتماعية، حيث ذهبا إلى أن الحالة الموضوعية هي "حالة يمكن التحقق منها، ويمكن للملاحظين المحايدين والمدربين أن يتأكدوا من وجودها وحجمها". أما العنصر الذاتي فيشير إلى وعي الناس بأن حالة ما تمثل "تهديداً لقيم عزيزة معينة".

ويعد ما جاء به روبرت بلومر (Herbert Bulmer, 1971) امتداداً لفكرة صراع القيم سالفة الذكر، إذ يؤكد أن المشكلات الاجتماعية هي الناتج الأساسي لعمليات تعريفية جمعية (عايد الوريكات، 1996: 234).

وتكمن أسباب المشكلات الاجتماعية في صراع القيم أو في المصالح. فالجماعات المختلفة، بسبب اختلاف مصالحها وتضاربها، يجدون أنفسهم في مواجهة بعضهم بعضاً. وعندما تتبلور حالة المواجهة إلى شكل صراع فإن المشكلة الاجتماعية توجد وتحدد بوصفها مشكلة اجتماعية.

واستناداً إلى هذا المدخل فإن المشكلات تتألف من ظرف موضوعي Objective وتحديد ذاتي Subjective للمشكلة. ويتكون الظرف الموضوعي للمشكلة الاجتماعية من حالة الاتصال والمنافسة، لذلك فإن المشكلات الاجتماعية تظهر نتيجة وجود الظروف الموضوعية والذاتية.

ويرى كل من فوللر وميرز أن مفهوم المشكلات الاجتماعية يتبلور من خلال سلسلة من القضايا:

– المشكلة الاجتماعية ظرف يحدد من خلال مجموعة من الناس كانحراف عن القيم الاجتماعية التي يعتزون بها، لذلك فإن أية مشكلة اجتماعية تتألف من جانب موضوعي ومن جانب تعريف ذاتي. فالظرف الموضوعي موقف يمكن التحقق منه من خلال الملاحظين والمدربين، ومثال على ذلك البطالة. أما التعريف الذاتي للمشكلة فيمثل إدراك مجموعة من الناس تهديد قيمهم التي يحترمونها.

– يعد الظرف الموضوعي ضرورياً، لكنه ليس كافياً وحده ليشكل مشكلة اجتماعية، وعلى الرغم من أن الظرف الاجتماعي هو نفسه في منطقتين مختلفتين ولكنه يشكل مشكلة اجتماعية في منطقة دون الأخرى، فالمشكلة يجب أن تحدد من قبل جماعة اجتماعية معينة بوصفها مشكلة تهدد القيم والمثل العليا.

– تؤدي القيم الثقافية Cultural Values دوراً سببياً في الظرف الموضوعي الذي يحدد على أنه مشكلة اجتماعية.

مدخل الرأي العام Paradigm The Public Opinion:

يعد جرم مانيس (Mains, 1976) المؤسس لمدخل الرأي العام في تحليل المشكلات الاجتماعية التي تعانيهاالمجتمعات المعاصرة، ويعد هذا المدخل تأليفياً Synthesis وتوفيقياً يجمع بين النظريات السابقة الذكر والتي عالجت طبيعة

المشكلات الاجتماعية وآلية حلولها. وينطلق مانز في تحليله للمشكلات الاجتماعية من خلال ما يدركه المجتمع حول المشكلات الاجتماعية ووضع حلول مناسبة، وذلك بحسب تصوراته الذاتية حيال تلك المشكلات.

وبين مانيس الفوائد العلمية والنظرية للنموذج. أولاً – يبدو فيه الرأي العام محكاً ملائماً للمشكلات الاجتماعية في مجتمع ديمقراطي. ثانياً – يمثل الرأي العام بديلاً للأحكام الشخصية لعالم الاجتماع. ثالثا – يمثل مصدراً للمعلومات من عدد كبير من الناس. رابعاً – وهو شيء أعظم أهمية نظرياً، فإن معرفة تصورات الجمهور عما هو غير مرغوب فيه تساعد علماء الاجتماع على الفهم والتنبؤ بالاستجابات المجتمعية لتلك الحالات (جيروم مانيس، 1990: 63).

ويرى مانيس أن الرأي العام يعد آلية علمية مناسبة لدراسة المشكلات الاجتماعية في المجتمعات المدنية والمعاصرة كونه يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المشكلات التي يرونها، وذلك بمنأى عن الأحكام القيمية والمعرفية وعن ذاتية الباحث الاجتماعي Value Judgment.

ويرى مانيس أنه من خلال مدخل الرأي العام نستطيع تعرف طبيعة المشكلات الاجتماعية من الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة وأيضاً، فإن هذا المدخل يزود الباحث بمعرفة نظرية وتطبيقية حول المشكلات وفهم جوهرها.

ويمكن القول: إن مدخل الرأي العام يعدّ المدخل المناسب لدراسة المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات من أجل الوقوف على طبيعة المشكلات الاجتماعية، وبشكل خاص البعد الذاتي للمشكلات الاجتماعية مثل مشكلات الخوف من الجريمة، ومشكلات الأسرة، والمشكلات الاقتصادية، ومشكلات الفساد الإداري، والمشكلات الأمنية مثل السرقة والتسول.

المنهجية وإجراءات التحليل:

العينة:

أخذت عينة غرضية بلغت (500) مواطن. ويعدّ هذا النوع من العينات مناسباً لدراسات الرأي العام والمشكلات الاجتماعية. وقد استخدم كثير من الباحثين هذه الأنواع من العينات مثل (عايد الوريكات، 1996) و(فهد الثاقب وسكوت، 1980) و(Selltize, 1961)، في قياس الرأي العام والمشكلات الاجتماعية.

أداة الدراسة:

لأغـراض هـذه الدراسـة وللوقـوف على الإدراك المجتمعي المتصل بتحديد المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات أعدت استبانة إحصائية، شملت الخصائص الديموغرافية، واتجاهات السكان نحو المشكلات الاجتماعية التي تواجههم، بالإضافة إلى بيان الحلول المقترحة لهذه المشكلات من وجهة نظر المبحوثين.

الصدق والثبات:

للتأكد من صدق الأداة عرضت على ثلاثة محكمين مختصين في العلوم الاجتماعية. وأخذ بجميع ملاحظاتهم، وبلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين 93%، وهي نسبة مرتفعة دون شك. أما من ناحية ثبات الأداة فقد طبقت على عينة استطلاعية مؤلفة من (35) حالة، واستخدم معامل الثبات بحسب معادلة (بيرسون)، وكانت نسبة معامل الثبات للدراسة 85%، وهي مناسبة لأغراض هذه الدراسة، وبذلك تكون الأداة قد حققت شروط الصدق والثبات.

التحليل الإحصائي:

استخدم الإحصاء الوصفي والتحليلي، واستخرجت النسب المئوية إضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لاختبار معنوية الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية.

تحليل النتائج:

أولاً – الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة:

تتمحور الخصائص الديموغرافية والاجتماعية و الاقتصادية لأفراد العينة حول النوع، والعمر، والمهنة، والمستوى التعليمي، والحالة الاقتصادية.

تشير بيانات جدول (1) إلى أن ما نسبته 48,8% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، في حين بلغت نسبة الإناث 51,2%، وما يتعلق بأعمار أفرادها تبين أن ما نسبته 49,2% تقل أعمارهم عن 30 سنة، وأن ما نسبته 37,8% تقع أعمارهم بين (30–39) سنة، و 11,2% تقع أعمارهم بين (40–49) سنة، وشكل الذين بلغت أعمارهم 50 سنة فأكثر ما نسبته 1,8%.

وتشير البيانات المتعلقة بمهن أفراد العينة إلى أن ما نسبته 79,6% منهم

يعملون في القطاع العام، في حين أن ما نسبته 9,6% يعملون في القطاع الخاص، أما الباقون والبالغة نسبتهم 10,8% فهم غير عامين. وعن مستوى التعليم، فإن 50,8% يحملون الدرجة الجامعية الأولى، إضافة إلى أن 3,6% هم من حملة الدراسات العليا، وبناء عليه، فإن 54,4% من أفراد عينة الدراسة يحملون الدرجات الجامعية، وتبين أن 8,8% يحملون الدبلوم المتوسط لكليات المجتمع، و 27,8% من مستوى التعليم الثانوي، وهو ما يدل على أن عينة الدراسة هي عينة ذات مستوى تعليم جيد، الأمر الذي انعكس على مستوى دخولهم الشهرية، إذ تبين أن ما نسبته 52,4% منهم يزيد دخلهم الشهري على 7500 درهم.

جدول (1)
التوزع والتوزع النسبي للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	244	48,8
أنثى	256	51,2
المجموع	500	100
المهنة	**التكرار**	**النسبة %**
لا يعمل	54	10,8
قطاع عام	398	79,6
قطاع خاص	48	9,6
المجموع	500	100
الدخل الشهري/ درهم	**التكرار**	**النسبة %**
بدون	46	9,2
أقل من 2500	11	2,2
2500–4999	38	7,6
5000–7499	143	28,6
7500–9999	157	31,4
أكثر من 10000	105	21,0
المجموع	500	100

العمر	التكرار	النسبة %
18–29 سنة	246	49,2
30–39 سنة	189	37,8
40–49 سنة	56	11,2
50–59 سنة	7	1,4
60 سنة فأكثر	2	0,4
المجموع	500	100
المستوى التعليمي	**التكرار**	**النسبة %**
أمي	2	0,4
يقرأ ويكتب	6	1,2
ابتدائي	6	1,2
إعدادي	31	6,2
ثانوي	139	27,8
متوسط	44	8,8
جامعي	254	50,8
دراسات عليا	18	3,6
المجموع	500	100

ثانياً – التحليل الإحصائي للمشكلات الاجتماعية:

كشفت الدراسة عن أن مواطني مجتمع الإمارات يعانون عدة مشكلات صنفت إلى: مشكلات اقتصادية، مشكلات سكانية، مشكلات صحية، مشكلات إدارية، مشكلات أمنية، مشكلات أسرية، مشكات البيئة المحلية، والمشكلات التعليمية، وستحلل هذه المشكلات بالتفصيل، وذلك انطلاقاً من الدراسات ذات الصلة (المحلية والعربية والعالمية) ومدخل الرأي العام وصراع القيم. وتنطلق الدراسات ذات الصلة من نتيجة مؤداها أن المشكلات الاجتماعية المعاصرة أصبحت مهدداً اجتماعياً للبناء الاجتماعي (الكندري، 2006) و (العموش، 2005) و(البداينة، 2000) و (الوريكات، 1989) و (الثاقب وسكوت، 1980) و (Mooney & Schacht, 2002)) و (Fine, 2006). وأكد مدخل الرأي العام وصراع القيم أن المشكلات الاجتماعية تنشأ نتيجة لفشل النظم الاجتماعية القائمة والتقاليد الثقافية (Fuller & Myers ،1941).

أولاً – المشكلات الاقتصادية:

بينت نتائج الدراسة أن أفراد العينة يعانون عدداً من المشكلات الاقتصادية، يبلغ متوسط عددها 2,3 مشكلة عند كل مواطن، وتصدرت مشكلة غلاء المعيشة المرتبة الأولى من هذه المشكلات، كما يتضح من بيانات جدول (2)؛ إذ تبين أن ما نسبته 71,2% من أفراد العينة يعانون هذه المشكلة، في حين احتلت مشكلة العمالة الوافدة المرتبة الثانية بنسبته 52,2%، تليها المشكلات المتعلقة بالبطالة، والتسول، والفقر.

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها كل من (Mooney & Schacht, 2002) حول المشكلات الاقتصادية (مشكلات البطالة والفقر)، التي أظهرت أن تفاقم مؤشر الصحة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية متمثل في ازدياد حجم الجريمة والبطالة والفقر. وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة (يعقوب الكندري، 2006) حول محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي. التي أظهرت أن المجتمع الكويتي يواجه عدداً من التحديات الخارجية للأمن الاجتماعي ويتمثل في التهديدات الأمنية للمجتمع المحلي، والاستقرار الاقتصادي، والغزو الثقافي. وتتفق أيضاً مع نتائج (Bennett & Flavin, 1994) التي بينت أن سكان المدن الذين يعيشون في المناطق الفقيرة إضافة إلى ظروفهم المعيشية القاسية فإن درجة الخوف من الجريمة تزداد لديهم كون معدلات إدراك الجريمة تشير إلى ذلك. ويرى الباحثان

أن ذلك مرتبط بتوزيع الأبنية المشوهة والمهجورة، وهذا يضعهم تحت خطورة أن يكونوا ضحايا للجريمة .Risk of Victimization ولعل هذا يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية مجتمعة.

وقد كشف تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)عن وجود فروق ذات دلالة معنوية في متوسط عدد المشكلات الاقتصادية التي يعانيها المواطنون تعود لمستوى دخلهم الشهري، حيث تبين أنه كلما زاد الدخل الشهري قلت درجة المعاناة من المشكلات الاقتصادية، حيث بلغت قيمة (F) 3,8، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,0001.

أما الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية، فقد جاءت في مقدمتها المقترحات والحلول المتعلقة بفرص العمل المناسبة لهم، وبلغت نسبة هذا الاقتراح 49,8%، تليها المقترحات المتعلقة بحل مشكلة العمالة الوافدة في المرتبة الثانية بنسبة 40,6%، ثم المقترح المتعلق بمراقبة الأسواق بنسبة 26,6%، ثم رفع الأجور والمرتبات في المرتبة الرابعة بنسبة 23,6%. وتتفق نتيجة الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية مع منظور مدخل صراع القيم (Fuller & Myers، 1941) في تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها باعتبار أن المشكلات الاجتماعية ترتبط بثلاث مراحل، تتمثل في الآتي:

- الإدراك Awareness (تحديد المشكلات الاجتماعية: الفقر، البطالة).
- تحديد السياسة Policy Determination.
- الإصلاح Reform (الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية).

وقدم فوللر (1938) رؤية جديدة مؤثرة جداً للمشكلات الاجتماعية؛ حيث نظر فوللر إلى القيم باعتبارها نقطة محورية في المشكلات الاجتماعية، وذلك من خلال ثلاث زوايا، هي:

- القيم أساس لما يعد غير مرغوب فيه، كالفقر أو السرقة.
- القيم سبب للسلوك غير المرغوب فيه، كالقيم المالية التي تشجع على السرقة.
- القيم أساس للاختلاف على الحلول؛ أي العقاب في مقابل الإصلاح.

جدول (2)
إجابات أفراد العينة على المشكلات الاقتصادية

المشكلات الاقتصادية	التكرار	النسبة%	الرتبة
البطالة	229	45,8	3
الفقر	97	19,4	5
غلاء المعيشة	356	71,2	1
العمالة الوافدة	261	52,2	2
التسول	166	33,2	4
المجموع	500	%100	---

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الفروق	متوسط مربعات الفروق	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5	26,4	5,3	3,8	0,0001
داخل المجموعات	494	698,1	1,4		
المجموع	499	724,5			

الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية	التكرار	النسبة%	الرتبة
توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين	249	49,8	1
حل مشكلة العمالة الوافدة	203	40,6	2
رفع الأجور والمرتبات	118	23,6	4
خفض نفقات المعيشة	71	14,2	5
القضاء على البطالة	6	1,2	8
مراقبة الأسواق	133	26,6	3
خفض إيجار السكن	24	4,8	6
إلغاء الكفيل و مشكلات العمالة	11	2,2	7
المجموع	500	%100	---

ثانياً – المشكلات السكانية:

يبين جدول (3) أن مشكلة ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي هي أقوى المشكلات السكانية التي يعانونها، إذ شكلت ما نسبته 67,4% من مجموع الإجابات.

جدول (3)
توزع إجابات أفراد العينة على المشكلات السكانية

المشكلات السكانية		التكرار	النسبة%	الرتبة
عدم التكيف مع سكان الحي		91	18,2	2
وجود عدد كبير من العزاب بالحي		88	17,6	4
عدم وجود معارف أو أقارب داخل الحي السكني		89	17,8	3
ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء		337	67,4	1
المجموع		500	%100	
مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الفروق	متوسط مربعات الفروق	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4	10,8	2,7	3,4	0,0001
داخل المجموعات	495	398,5	0,8		
المجموع	499	409,3			
الحلول المقترحة للمشكلات السكانية		التكرار	النسبة%	الرتبة
تقوية الروابط الاجتماعية		128	25,6	1
توفير السكن المناسب وبالسعر المناسب		69	13,8	2
إقامة تجمعات سكانية للجنسيات المختلفة		54	10,8	5
إبعاد سكن العزاب عن الأسر		58	11,6	4
إنشاء نواد وأماكن ترفيه في مختلف الأحياء		59	11,8	3
ندوات تعريفية		10	2,0	7
تشجيع أنشطة الجاليات		5	1,0	8
تقوية النواحي الدينية		14	2,8	6
المجموع		500	%100	---

وقد كشفت نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) أن المشكلات السكانية تتناقص مع زيادة العمر، وكشف اختبار (F) عن دلالة الفروق في المشكلات السكانية بحسب العمر، وذلك عند مستوى دلالة 0,0001 حيث بلغت قيمة F (3,4).

وتتفق النتائج المتعلقة بضعف العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري الإماراتي، مع نتائج دراسة (Trojanowicz, 1988) التي بينت أن ضعف العلاقات الاجتماعية تمثل إحدى المشكلات الرئيسة التي تعانيها المجتمعات المعاصرة. وتتفق كذلك مع نتائج (Skogan,1995 و Lewis & Salem 1986) حول الخوف والأسباب التي أدت إلى ضعف العلاقات الاجتماعية وارتفـاع معدلات الفقر وتزايد معدلات الجريمة في الأحياء الفقيرة. مما سبق يمكن القول: إن هناك عوامل وظروفاً اجتماعية أدت إلى تراجع العلاقات الاجتماعية الحضرية في الإمارات مردها إلى انتقال المجتمع الإماراتي من حالة نمط البداوة إلى نمط مجتمع حضري يتسم بالاختلاف في الوظائف والأدوار. أما الحلول المقترحة للمشكلات السكانية، فقد احتلت الروابط الاجتماعية المقام الأول من الحلول المقترحة بنسبة 25,6%، تليها توفير السكن المناسب وبالسعر المناسب بنسبة 13,8%، ثم إنشاء النوادي، وأماكن الترفيه في مختلف الأحياء بنسبة 11,8%، وإبعاد سكن العزاب عن سكن الأسر أدنى نسبة 11,6% من مجموع الإجابات.

ثالثاً – المشكلات الصحية:

يبين جدول (4) أن المشكلات الصحية المتعلقة بالتدخين احتلت المرتبة الأولى بنسبة 61,6%، تليها مشكلة تلوث البيئة بنسبة 5و2%، ومشكلة عدم نظافة المرافق العامة بنسبة 47%، في حين يعتقد 23,6% من أفراد العينة أن تفشي الأمراض يعدّ من المشكلات الصحية التي يعانيها أفراد العينة، ويعتقد ما نسبته 21,1% بوجود سوء التغذية بوصفهك مشكلة من المشكلات الصحية. وتتفق هذه النتيجة حول المشكلات الصحية مع نتيجة (العموش، 2005) التي اكدت توافر المخدرات في المجتمع المحلي وانعكاساتها السلبية على الشباب، وأيضاً مع مدخل الرأي العام لجرم مانيس (Mains, 1976) الذي أكد أهمية البعد الموضوعي في فهم المهددات الاجتماعية التي تعانيها المجتمعات المعاصرة. ويرى مانيس أن الرأي العام يعد آلية علمية مناسبة لدراسة المشكلات

الاجتماعية في المجتمعات المدنية والمعاصرة كونه يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المشكلات التي يرونها، وذلك بمنأى عن الأحكام القيمية والمعرفية وعن ذاتية الباحث الاجتماعي Value Judgment.

جدول (4)
إجابات أفراد العينة على المشكلات الصحية

المشكلات الصحية		التكرار	النسبة%	الرتبة
التدخين		308	61,6	1
تلوث البيئة		260	52,0	2
سوء التغذية		106	21,2	5
تفشي الأمراض		118	23,6	4
عدم نظافة المرافق العامة		235	47,0	3
المجموع		500	%100	---
مصدر التباين	**درجات الحرية**	**مجموع مربعات الفروق**	**متوسط مربعات الفروق**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
بين المجموعات	5	17,6	3,5	2,4	0,04
داخل المجموعات	494	718,9	1,5		
المجموع	499	736,5			
الحلول المقترحة للمشكلات الصحية		**التكرار**	**النسبة%**	**الرتبة**
منع التدخين ومنع استيراده		193	38,6	2
الرقابة والمتابعة الصحية للوافدين		41	8,2	7
نظافة البيئة		212	42,4	1
تفعيل دور البلدية وإحكام مراقبتها ونشر الوعي الصحي		82	16,4	3
رقابة الأغذية		57	11,4	4
إبعاد المصانع خارج الكتلة السكنية		44	8,8	6
العلاج الطبي المناسب		50	10,0	5
المجموع		500	%100	---

وقد كشف تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عن وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات عدد المشكلات الصحية التي يعانيها أفراد العينة، إذ تبين أن عدد المشكلات الصحية التي يعانونها يتناقص مع ازدياد الدخل الشهري، ويظهر جدول (9) أن قيمة (F) بلغت 2,4، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 0,04.

ولحل المشكلات الصحية اقترح أفراد العينة عدداً من الحلول، حيث جاء في مقدمة هذه الحلول تلك المتعلقة بنظافة البيئة بنسبة 42,4%، منع التدخين واستيراده في المرتبة الثانية بنسبة 38,6%، في حين احتلت المقترحات المتعلقة بتفعيل دور البلدية وإحكام مراقبتها ونشر الوعي الصحي ما نسبته 16,4%.

رابعاً – المشكلات الإدارية:

يتضح من بيانات جدول (5) أن ما نسبته 60,4% من أفراد العينة يعتقدون بوجود مشكلة الواسطة والمحسوبية، في حين يعتقد 53% أن الروتين في إنجاز المعاملات يعدّ من أهم المشكلات الإدارية التي يعانونها، إضافة لعدد من المشكلات الإدارية الأخرى، مثل وجود الوافدين في معظم الوظائف، واستغلال المنصب، وعدم استخدام اللغة العربية عند المراجعة.

وقد كشف تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) أن موظفي القطاع العام يعانون المشكلات الإدارية بدرجة أقل من غيرهم، وقد كانت الفروق ذات دلالة معنوية عند مستوى 0,03 حيث بلغت قيمة (F) 3,5.

أبدى أفراد عينة الدراسة عدداً من المقترحات التي يعتقدون بنجاحها في حل المشكلات الإدارية، حيث جاءت مسألة إلغاء الواسطة واستغلال المنصب في المرتبة الأولى بنسبة 26,2%، تليها المقترحات المتعلقة بالتعيين بحسب المؤهلات والكفاءة بنسبة 16,6%، ثم إيقاظ الضمير والوازع الديني في إنجاز المعاملات بنسبة 13%.

جدول (5)
إجابات أفراد العينة على المشكلات الإدارية

المشكلات الإدارية		التكرار	النسبة%	الرتبة
استغلال المنصب		234	46,8	4
الروتين في إنجاز المعاملات		265	53,0	2
الفساد الإداري		105	21,0	8
عدم توافر العدالة		191	38,2	5
الرشوة		127	25,4	7
الواسطة والمحسوبية		302	60,4	1
وجود وافدين بمعظم الوظائف		235	47,0	3
عدم استخدام اللغة العربية عند المراجعة		150	30,0	6
المجموع		500	%100	---
مصدر التباين	**درجات الحرية**	**مجموع مربعات الفروق**	**متوسط مربعات الفروق**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
بين المجموعات	2	31,1	15,9	3,5	0,03
داخل المجموعات	497	2238,2	4,5		
المجموع	499	2270,3			
الحلول المقترحة للمشكلات الإدارية		**التكرار**	**النسبة%**	**الرتبة**
تطبيق مبدأ الثواب والعقاب		100	20,0	2
إلغاء الواسطة واستغلال المنصب		131	26,2	1
التعيين بحسب المؤهلات والكفاءة		83	16,6	3
إيقاظ الضمير والوازع الديني في إنجاز المعاملات		65	13,0	4
فرض التعامل باللغة العربية		60	12,0	6
تسهيل المعاملات وإزالة الروتين		62	12,4	5
إدخال الأنظمة الحديثة في الإدارة		35	7,0	8
وضع لوائح تحدد العلاقة بين الموظفين		29	5,8	9
العدالة النسبية بين المواطنين والوافدين		39	7,8	7
المجموع		500	%100	---

خامساً – المشكلات الأمنية:

يظهر جدول (6) أن ما نسبته 68,4% من أفراد العينة يعتقدون أن مشكلة انتشار المخدرات تأتي في مقدمة المشكلات الأمنية، تليها مشكلة حوادث المرور بنسبة 55,4%، والغش التجاري بنسبة 51,6%، ثم مشكلة المشروبات الكحولية بنسبة 50,2%، واحتلت السرقة، والنصب والاحتيال ما نسبته 37,4% و 36,8% على التوالي. وتتفق هذه النتيجة حول نوع المشكلات الأمنية وخطورتها في مجتمع الإمارات مع نتيجة (العموش، 2003) حول الخوف من الجريمة في مجتمع الإمارات، التي بينت الخبرة المباشرة للضحايا، وجاءت مرتبة تنازلياً بحسب أهميتها على النحو الآتي: الإزعاج (32,6%)، والمضايقة من التسول (28,1%)، والتعدي على الممتلكات (10,1%)، والتعرض للاحتيال والنصب (9,9%)، والسرقة في المراكز التجارية (8,4%)، وسرقة محتويات السيارة (8,0%)، والسرقة في الطرق العامة ووسائل النقل العامة (6,5%). و دراسة (البداينة،2000) التي بينت أثر كل من الجنس والعمر والتعليم والمهنة ومكان السكن والمخاطرة بالتعرض لجرائم الاعتداء على الإنسان، والمخاطرة بالتعرض لجرائم الاعتداء على الممتلكات، وخبرة الضحايا المباشرة السابقة، والخبرة بالإنابة في الخوف من الجريمة. ودراسة (الوريكات، 1989) التي بينت أن أخطر الجرائم في المجتمع الأردني هي الجرائم الأخلاقية، ثم جرائم العنف، والمخدرات، والسرقة، وجاءت جرائم التزوير، والشيكات بدون رصيد في آخر الترتيب؛ أي أنها لم تحظ باهتمام كبير. ودراسة (فهد الثاقب وسكوت، 1980) حول موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب، التي أظهرت أن أخطر الجرائم هي جرائم العنف، تليها المخدرات. أما بالنسبة لجرائم العنف فقد أظهر أفراد العينة أن القتل هو أخطر الجرائم عامة وجرائم العنف بصفة خاصة. ونتائج المركز الوطني لضحايا الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية (The National Center For Victims of Crime, 2006) الذي بين أن أكثر من (35) مليون أمريكي يقعون ضحايا للجريمة كل عام. وقد قدرت تكاليف ضحايا الجريمة بحدود (345) بليون دولار سنوياً.

وقد كشف تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) أن ذوي التعليم المتدني يعتقدون بوجود مشكلات أمنية أكثر من غيرهم، حيث بلغت قيمة F 2,4، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 0,02.

جدول (6)
إجابات أفراد العينة على المشكلات الأمنية

المشكلات الأمنية	التكرار	النسبة%	الرتبة
الخوف من الجريمة	102	20,4	11
السرقة بأنواعها	187	37,4	5
انتشار المخدرات	342	68,4	1
المشروبات الكحولية	251	50,2	4
الإدمان	181	36,2	7
الغش التجاري	258	51,6	3
النصب والاحتيال	184	36,8	6
التزوير	139	27,8	8
حوادث المرور	277	55,4	2
الخوف من الشرطة	45	9,0	12
الاعتداء (الإيذاء البسيط أو البليغ)	106	21,2	10
الاغتصاب	128	25,6	9
المجموع	500	%100	---

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الفروق	متوسط مربعات الفروق	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7	171,1	24,4	2,4	0,02
داخل المجموعات	492	5081,3	10,3		
المجموع	499	5252,4			

الحلول المقترحة للمشكلات الأمنية	التكرار	النسبة%	الرتبة
رفع الكفاءة في الاتصال بالجمهور	82	16,4	4
زيادة التزام أفراد الشرطة القانون	38	7,6	6
المتابعة لمنع جرائم الغش والنصب	143	28,6	1
القضاء على أوكار المخدرات	108	21,6	2
التوعية الأمنية المستمرة	99	19,8	3
دراسة انحراف الأحداث ورعايتهم	22	4,4	7
المساواة في المعاملة بين الوافد والمواطن	18	3,6	8
علاج المشكلات المرورية	74	14,8	5
المجموع	500	%100	---

أما المقترحات التي من شأنها العمل على الحد من المشكلات الأمنية، فقد كشفت الدراسة عن أن المتابعة لمنع جرائم الغش والنصب احتلت المرتبة الأولى من بين المقترحات، وبلغت نسبتها 28,6%، تليها في المرتبة الثانية المقترحات المتعلقة بالقضاء على أوكار المخدرات بنسبة 21,6%، ثم التوعية الأمنية المستمرة ورفع الكفاءة في الاتصال بالجمهور وعلاج المشكلات المرورية بنسبة 19,8% و 16,4% و14,8% على التوالي.

بالنظر إلى النتائج السابقة، يمكن القول: إن الإدراك المجتمعي المرتبط بتزايد معدلات الجريمة (البعد الذاتي) يتطابق مع البعد الموضوعي (الحقائق) الذي يشير إلى ارتفاع مهددات الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أظهر التقرير الجنائي، والمجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، تزايد معدلات الجريمة السنوية بالدولة، خاصة حوادث السير، والمخدرات، والغش التجاري، والمشروبات الكحولية، والنصب والاحتيال، والسرقة بأنواعها، والإدمان، والاغتصاب، والتزوير، والاعتداء. ويظهر ذلك جلياً في جدول (7) من خلال تطور حجم المخدرات في الإمارات (الحقائق).

وتتفق نتيجة هذه الدراسة المتعلقة بازدياد المشكلات الأمنية في مجتمع الإمارات (الخوف من الجريمة، المخدرات، السرقة) مع عدد من نتائج الدراسات ذات الصلة. انظر (يعقوب يوسف الكندري، 2006)، و (أحمد فلاح العموش، 2003)، و (ذياب البداينة، 2000)، و (عايد الوريكات، 1999)، و(فهد الثاقب وسكوت، 1980)، كما تتفق أيضاً مع نتائج الدراسات العالمية التالية:

(Mooney & Schacht, 2002) (The National Center For Victims of Crime, 2006).

(Barkan, 2001) (Bennett & Flavin, 1994) (Gardner, 1990) (Gordon & Riger, 1992) (Lane & Meeker, 2003) (La Grange & Ferraro, 1989) (Lewis & Salem, 1986) (Liska et al., 1985) (Neuborne, 1994) (Ortega & Myles 1987) (Skogan, 1995) (Sherman et al.,1989) (Taylor & Covington, 1993).

جدول (7)
عدد جرائم المخدرات وعدد مرتكبي المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة (1976–2005م)

البيان / السنوات	عدد جرائم المخدرات	عدد مرتكبي جرائم المخدرات
1976	98	163
1977	165	198
1978	104	171
1979	180	233
1980	162	234
1981	159	231
1982	170	231
1983	278	427
1984	228	341
1985	256	423
1986	252	414
1987	255	482
1988	248	400
1989	281	475
1990	343	572
1991	418	759
1992	491	936
1993	591	988
1994	639	922
1995	663	977
1996	596	854
1997	431	744
1998	428	723
1999	559	869
2000	743	1203
2001	1023	1558
2002	1146	1603
2003	835	1267
2004	930	1419
2005	862	1323

المجموعة الإحصائية السنوية – وزارة الداخلية – دولة الإمارات العربية المتحدة.

التقرير الإحصائي الجنائي السنوي – وزارة الداخلية – دولة الإمارات العربية المتحدة.

وانطلق هؤلاء الباحثون في تفسير العوامل البنيوية من حجم سكان المدن أو البلدات، ومعدل الجريمة في تلك المدن ونوعية الحياة وعلاقة الجوار. وتوصل الباحثون إلى نتيجة مؤداها أنه كلما كبر حجم السكان زادت معدلات الخوف من الجريمة، وأن معدلات الخوف من الجريمة قد تزايدت ثلاثة أضعاف في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية وذلك عند سؤال المقيمين في تلك المناطق عن مدى درجة الخوف لديهم من السير في منطقة بعيدة عن منطقة سكنهم.

ويكمن قياس البعد الموضوعي أو تقديره في الأضرار التي تقع على الفرد من جراء جرائم السرقة والمخدرات. من هنا يمكن تقدير حجم المهدد موضوعياً سواء أكان مالياً أم جسدياً. ونستطيع القول إن البعد الموضوعي هو شرط ضروري لإدراك المهدد ولكنه غير كاف لتفسير درجة الاهتمام المجتمعي. وقد كشفت الدراسة عن أهمية الوعي الأمني بالمهددات الأمنية وطرح المشكلات وخاصة مهددات الخوف من الجريمة Fear of Crime والخوف من الشرطة Fear of Police، التي لا يمكن قياسها أو إدراكها على المستوى الموضوعي. إن حالة الإدراك الذاتي ستؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الأمنية الحضرية Urban Quality of Life (Fuller & Myers، 1941).

سادساً – المشكلات الأسرية:

يبين جدول (8) أن أفراد العينة يعانون عدة مشكلات في مجال الأسرة؛ إذ جاءت مشكلة غلاء المهور في المرتبة الأولى بنسبة 82,8%، تليها مشكلة الزواج من الأجنبيات في المرتبة الثانية بنسبة 55,6%، المربيات الأجنبيات بنسبة 52,2%، انحراف الأحداث بنسبة 43,2%، ثم العنوسة بنسبة 43%، وحظيت المشكلات المتعلقة بالسكن بما نسبته 42,6%، ثم ضعف الروابط الأسرية والطلاق بنسبة 42% و 41% على التوالي.

وبالنظر إلى النتائج المتعلقة بازدياد المشكلات الأسرية ومقارنتها بنتائج الدراسات ذات الصلة، نلاحظ أنها تتفق مع نتائج دراسة (محمد عبد الله المطوع، 1990) حول المشكلات الأسرية في مجتمع الإمارات المتمثلة في: (النقد المتكرر من قبل الوالدين، وطلاق الوالدين وانفصالهما، والمشاجرات، والمنازعات العائلية، وتعاطي المخدرات، وعدم اهتمام الأب بأمور الأسرة، وجهل الوالد بالأبناء، وتفضيل الذكور على الإناث).

أما مقترحات أفراد العينة التي يعتقدون بأنها تسهم في خفض حدة هذه المشكلات فتظهر في بيانات جدول (8)؛ فقد جاءت التوعية الأسرية في مقدمة هذه المقترحات بنسبة 34,2%، ثم منع الزواج من الأجنبيات بنسبة 24,4%، وتوفير السكن المناسب للمقبلين على الزواج وخفض نفقات الزواج بنسبة 16,2% و 14% على التوالي.

جدول (8)
إجابات أفراد العينة على المشكلات الأسرية

المشكلات الأسرية	التكرار	النسبة %	الرتبة
الأمية	117	23,4	11
تعدد الزوجات	176	35,2	9
الزواج من أجنبيات	278	55,6	2
خروج المرأة للعمل	98	19,6	13
العزوف عن الزواج	111	22,2	12
الطلاق	205	41,0	8
غلاء المهور	214	82,8	1
العنوسة	215	43,0	5
المربيات الأجنبيات	261	52,2	3
المشكلات الأخلاقية	161	32,2	11
مشكلة المسنين	72	14,4	14
ضعف الروابط الأسرية	210	42,0	7
انحراف الأحداث	216	43,2	4
مشكلات السكن	213	42,6	6
الشعوذة	168	33,6	10
المجموع	500	%100	---
الحلول المقترحة لمشكلات البيئة المحلية	**التكرار**	**النسبة %**	**الرتبة**
منع الزواج من أجنبيات	122	24,4	2
توفير السكن المناسب للمقبلين على الزواج	81	16,2	3
تسهيل قرض الزواج والبناء	23	4,6	8
خفض نفقات الزواج	70	14,0	4
منع استخدام الخدم والمربيات غير المسلمات	51	10,2	5
السماح للمواطنات بالزواج من خليجيين وعرب	5	1,0	6
مشاركة رجال الدين في حل المشكلات الأسرية	34	6,8	7
وجود جمعية أسرية خاصة لحل المشكلات الأسرية	22	4,4	9
التوعية الأسرية	171	34,2	1
المجموع	500	%100	---

تظهر بيانات جدول (9) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حيث يظهر من هذه النتائج أن مستوى التعليم يؤثر على حدة المشكلات الأسرية، فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت معاناة تلك المشكلات، حيث بلغ مستوى الدلالة المعنوية لقيمة (F) 0,003، كما يظهر الجدول دلالة قيمة (F) للمشكلات الأسرية بحسب الدخل؛ إذ بلغت 0,004، حيث تبين أن عدد المشكلات الأسرية التي يعانيها المواطنون من أفراد العينة يتناقص مع ارتفاع الدخل. كما كشفت الدراسة عن أن الإناث يعانين مشكلات أسرية في المتوسط أكبر من الذكور.

جدول (9)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمشكلات الأسرية

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الفروق	متوسط مربعات الفروق	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	7	333,9	47,7	3,2	0,003
داخل المجموعات	492	7400,5	15,1		
المجموع	499	7734,4			
مصدر التباين	**درجات الحرية**	**مجموع مربعات الفروق**	**متوسط مربعات الفروق**	**قيمة F**	**مستوى الدلالة**
بين المجموعات	5	269,1	53,8	3,6	0,004
داخل المجموعات	494	7465,4	15,1		
المجموع	499	7734,5			

سابعاً – مشكلات البيئة المحلية:

يبين جدول (10) عدداً من مشكلات البيئة المحلية؛ إذ احتلت مشكلة الازدحام المروري المرتبة الأولى بنسبة 49,2%، تليها مشكلة التلوث بنسبة 47,6%، ثم المشكلات المتعلقة بالنفايات والفضلات بنسبة 40,8%، وعدم توافر الأماكن الترفيهية بنسبة 29,8%، مشكلة انتشار الأحياء المتخلفة بنسبة 23،4%، ومشكلة عدم توافر وسائل مواصلات عامة بنسبة 21,4%. وقد تبين أن عدد مشكلات البيئة المحلية التي يعانيها أفراد العينة لا تختلف باختلاف مستوياتهم التعليمية أو مستوى دخولهم أو مهنهم؛ حيث تشكل هذه المشكلات معاناة لجميع أفراد العينة على حد سواء.

كما يبين أن مسألة التوعية البيئية وحل مشكلة القمامة احتلت المرتبة الأولى من بين المقترحات بنسبة 25,4%، تليها مسألة إعادة تخطيط التجمعات القديمة، والتخطيط لخفض الكثافة المرورية بنسبة 17% و 14,4% على التوالي.

جدول (10)
إجابات أفراد العينة على مشكلات البيئة المحلية

مشكلات البيئة المحلية	التكرار	النسبة %	الرتبة
التلوث	238	47,6	2
انتشار الأحياء المتخلفة	117	23,4	5
الازدحام المروري	246	49,2	1
عدم وجود وسائل المواصلات العامة	107	21,4	6
عدم تنظيم السير	94	18,8	7
عبور المشاة	91	18,2	8
النفايات والفضلات	204	40,8	3
عدم توافر الأماكن الترفيهية	149	29,8	4
المجموع	500	%100	---
الحلول المقترحة لمشكلات البيئة المحلية	**التكرار**	**النسبة %**	**الرتبة**
تفعيل دور البلدية	46	9,2	6
إعادة تخطيط التجمعات القديمة	85	17,0	2
الإشارات الضوئية	29	5,8	7
التخطيط لخفض الكثافة المرورية	72	14,4	3
توفير شبكة للنقل العام	61	12,2	5
التوعية البيئية وحل مشكلة القمامة	127	25,4	1
مواقف السيارات	10	2,0	8
توافر أماكن مناسبة للترفيه	70	14,0	4
المجموع	500	%100	---

ثامناً – المشكلات التعليمية:

يبين جدول (11) المشكلات التعليمية التي يعانيها أفراد العينة، وجاء في مقدمتها ضعف العلاقة بين المدرسة والبيت بنسبة 58,4%، وعدم اهتمام الأسرة ومتابعتها للشؤون التعليمية لأبنائها في المرتبة الثانية، ومن ثم تدني مستوى التعليم في المدارس، والتسرب من الدراسة بنسبة 52,8% و 46,6% و 44,6% على التوالي. وتتفق نتيجة المشكلات التعليمية التي يعانيها أفراد العينة في مجتمع الإمارات مع نظرية الرأي العام في تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها.

جدول (11)
توزع العينة بحسب المشكلات التعليمية

المشكلات التعليمية	التكرار	النسبة%	الرتبة
التسرب	223	44,6	4
تدني مستوى التعليم في المدارس	233	46,6	3
عدم اهتمام الأسرة ومتابعتها	264	52,8	2
ضعف العلاقة بين المدرسة والبيت	292	58,4	1
وجود دروس خصوصية	166	33,2	5
المجموع	500	%100	---
الحلول المقترحة للمشكلات التعليمية	**التكرار**	**النسبة%**	**الرتبة**
التنسيق المستمر بين الأسرة والمدرسة	239	47,8	1
المتابعة الفعالة من قبل الأسرة	232	46,4	2
إعادة هيبة المعلم ووقاره وتفعيل دوره ورفع راتبه	49	9,8	6
الدروس الخصوصية ومشكلاتها	70	14,0	4
منع ظاهرة التسرب إجبارياً	46	9,2	7
تطوير المناهج	105	21,0	3
خفض الرسوم الدراسية	11	2,2	9
رفع مستوى أداء ومهارات الطلاب	40	8,0	8
ترغيب الطلاب في التعليم	64	12,8	5
المجموع	500	%100	---

وهذا ما أكده مانز في تحليله للمشكلات الاجتماعية من خلال ما يدركه المجتمع حول المشكلات الاجتماعية ووضع حلول مناسبة، وذلك بحسب تصوراته الذاتية حيال تلك المشكلات الاجتماعية(جيروم مانيس، 1990).

وقد قدم أفراد العينة عدداً من المقترحات التي يعتقدون أنها تسهم في خفض هذه المشكلات؛ حيث تبين أن ضرورة التنسيق المستمر بين الأسرة والمدرسة، وكذلك المتابعة الفعالة من قبل الأسرة، احتلت مقدمة هذه الاقتراحات وجاءت بنسبة 47,8% و 46,4% على التوالي.

تحليل النتائج ومناقشتها:

انطلقت دراسة المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات من الدراسات ذات الصلة و مدخل الرأي العام وصراع القيم في تحليل واقع المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات. وقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلين الرئيسيين التاليين؛ الأول: ما المشكلات التي يواجهها المواطنون في مجتمع الإمارات من وجهة نظرهم ؟ وانبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية: ما المشكلات الاقتصادية؟ ما المشكلات السكانية؟ ما المشكلات الصحية؟ ما المشكلات الإدارية؟ ما المشكلات الأمنية؟ ما مشكلات البيئة المحلية؟ ما المشكلات التعليمية والتربوية؟ التي يواجهها المواطن في مجتمع الإمارات. والتساؤل الثاني يتمحور حول: ما الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات من وجهة نظر المبحوثين ؟.

وحاولنا من خلال هذه التساؤلات تعرف المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المواطنون في مجتمع الإمارات، وذلك من خلال إدراكهم لتلك المشكلات المتمثلة في المشكلات الاقتصادية والسكانية والصحية والإدارية والأمنية والأسرية ومشكلات البيئة المحلية والتعليمية.

ويمكن مناقشة هذه النتائج وتحليلها في ضوء الإجابة عن تساؤلات الدراسة على النحو الآتي:

المشكلات الاقتصادية والحلول المقترحة:

كشفت الدراسة أن غلاء المعيشة يعتبر من أكبر المشكلات الاقتصادية التي يعانيها المواطنون من أفراد العينة في مجتمع الإمارات، ولا سيما في ظل وجود العمالة الوافدة التي جاءت في المرتبة الثانية من المشكلات، إذ شكلت العمالة الوافدة

ما نسبته 72,6% من قوة العمل (هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، 2005)، مما كان له انعكاساته على معدلات البطالة، التي تعتبر من المشكلات الاقتصادية المهمة التي يعانيها المجتمع الإماراتي؛ إذ بلغت نسبة البطالة 8,2%، في حين ترتفع هذه المعدلات الى 19,7% لدى الإناث (تقرير الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2005). وأظهر تقرير الموارد البشرية 2005 أن إجمالي المشتغلين بلغ 2,6 مليون، وقد كانت نسبة تمثيل المواطنين منهم 8,5% فقط. وبلغ عدد المشتغلين من العمالة الوافدة في عام 2004 (2,4) مليون، وبلغ متوسط نمو عدد المشتغلين الوافدين 7,8% بالمقارنة مع 7,6% للمواطنين؛ أي أن مجموع المشتغلين عام 2004 بلغ 225 ألفاً. وقد كان لهذا النمو السريع في عدد المشتغلين غير المواطنين انعكاس سلبي على إجمالي مشاركة المواطنين في قوة العمل (حيث تناقصت نسبة هذه المشاركة من 8,7% عام 1995 إلى 8,5% في عام 2004) (تقرير الموارد البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2005). وتتفق هذه النتيجة حول ازدياد حجم العمالة الوافدة مع نتائج الدراسة التي أكدت خطورة العمالة الوافدة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع الإمارات. كما تتفق أيضاً مع النتائج التي توصل إليها (عايد الوريكات، 1996) وأكدت أن المشكلات الاقتصادية (الفقر والبطالة وغلاء المعيشة والعمالة الوافدة) تمثل تهديداً للبناء الاجتماعي في المجتمع الأردني حيث احتلت المرتبة الأولى في سلم أهمية المشكلات الاجتماعية في المجتمع الأردني، وتتفق هذه النتيجة حول مهددات الفقر والبطالة مع نتيجة (Mooney & Schacht, 2002)، والتي أظهرت أن تفاقم مؤشر الصحة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية متمثل في ازدياد حجم الجريمة والبطالة والفقر. كما جاءت هذه النتيجة لتؤكد النتائج التي توصل إليها (الكندري، 2006) حول محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي. التي أظهرت أن المجتمع الكويتي يواجه عدداً من التحديات الخارجية للأمن الاجتماعي وتتمثل في التهديدات الأمنية للمجتمع المحلي، والاستقرار الاقتصادي، والغزو الثقافي. وتتفق أيضاً مع نتائج (Bennett & Flavin, 1994) التي بينت ازدياد درجة الخوف من الجريمة لدى سكان المدن الذين يعيشون في المناطق الفقيرة إضافة إلى ظروفهم المعيشية القاسية كون معدلات إدراك الجريمة تشير إلى ذلك. ويرى الباحثان أن ذلك مرتبط بتوزيع الأبنية المشوهة والمهجورة، وهذا يضعهم تحت خطورة أن يكونوا ضحايا للجريمة. ولعل هذا يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية مجتمعة. وقد كشف تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)عن وجود فروق ذات دلالة معنوية في متوسط عدد

المشكلات الاقتصادية التي يعانيها المواطنون تعود لمستوى دخلهم الشهري، حيث تبين أنه كلما زاد الدخل الشهري قلت درجة المعاناة من المشكلات الاقتصادية، حيث بلغت قيمة (F) 3,8، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,0001.

أما عن النتائج المتعلقة بالحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بفرص العمل المناسبة، فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة هذا الاقتراح أو هذا الحل 49,8%، تليها المقترحات المتعلقة بحل مشكلة العمالة الوافدة في المرتبة الثانية بنسبة 40,6%. وتبرز نتيجة الحلول المقترحة من وجهة نظر أفراد العينة أهمية البعد الذاتي في تحديد حجم المشكلات الاجتماعية واتجاهها في المجتمعات المعاصرة. وهذا ما أكدته الدراسة في مدخلها حول "الرأي العام" ودوره في دراسة المشكلات الاجتماعية، وبينت أن الرأي العام يمثل مصدراً للمعلومات لعدد كبير من الناس. ويقول (جيروم مانيس، 1990: 63): إن معرفة تصورات الجمهور عما هو غير مرغوب به تساعد علماء الاجتماع للفهم وللتنبؤ بالاستجابات المجتمعية. وتتفق أيضاً نتيجة تحديد المشكلات الاقتصادية مع ما توصل إليه فوللر وميرز (Fuller & Myers, 1941: 320-328) في تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها من اعتبار المشكلات الاجتماعية ترتبط بالإدراك Awareness وتحديد السياسة والإصلاح، فالمشكلة الاجتماعية ظرف يحدد من خلال مجموعة من الناس كانحراف عن القيم الاجتماعية التي يعتزون بها. واستناداً لهذا المدخل فإن المشكلات تتألف من ظرف موضوعي Objective وتحديد ذاتي Subjective للمشكلة. ويتكون الظرف الموضوعي للمشكلة الاجتماعية من حالة الاتصال والمنافسة، لذلك فإن المشكلات الاجتماعية تظهر نتيجة وجود الظروف الموضوعية والذاتية.

المشكلات السكانية والحلول المقترحة:

كشفت نتائج الدراسة المتعلقة بالمشكلات السكانية، عن ضعف العلاقات الاجتماعية بين السكان في الأحياء الحضرية، ويعدّ ذلك صفة عامة تميز المجتمعات الحضرية عن غيرها من المجتمعات الأخرى، إلا أن حدة المشكلات السكانية تتناقص لدى السكان من ذوي الأعمار الكبيرة، فهم لا يزالون يحافظون على علاقات اجتماعية قوية، في حين ينصرف الشباب نحو وظائفهم ووسائل الحياة المعاصرة التي أصبحت تسيطر على أوقات فراغهم.

وقد كشفت نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) أن المشكلات السكانية تتناقص مع زيادة العمر، وكشف اختبار (F)عن دلالة الفروق في المشكلات السكانية بحسب العمر، وذلك عند مستوى دلالة 0,0001؛ حيث بلغت قيمة F (3,4).

وأظهرت الدراسات السابقة ضعف العلاقات الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، ولعل هذا يعود الى ازدياد المشكلات الاجتماعية وتفاقمها مثل الفقر والجريمة والبطالة، بين سكان أحياء المدن. وأشارت دراسة (Trojanowicz, 1988) إلى أن ضعف العلاقات الاجتماعية يمثل إحدى المشكلات الرئيسة التي تعانيها المجتمعات المعاصرة. وبينت دراسة (Lewis & Salem 1986،Skogan,1995) ضعف العلاقات الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر وتزايد معدلات الجريمة في الأحياء الفقيرة. وتنعكس هذه النتيجة بكل تأكيد على الأمن الحضري، وما ينتج عنه من مشكلات أمنية واجتماعية واقتصادية تلقي بظلالها على حالة الاندماج والتكيف بين سكان الأحياء في المدن المعاصرة. وهذه النتيجة حول المشكلات السكانية في مجتمع الإمارات تبرز أهمية البعد الذاتي في بيان المشكلات السكانية وعلى رأسها مشكلة ضعف العلاقة الاجتماعية بين سكان الأحياء. وهذا ما أكده مدخل صراع القيم أن المشكلات الاجتماعية تنشأ نتيجة لفشل النظم الاجتماعية والتقاليد الثقافية القائمة (جيروم مانيس 1990: 52 – 53).

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى الحلول المقترحة من قبل أفراد عينة الدراسة حول مجموعة من الحلول المقترحة لحل المشكلات السكانية في مجتمع الإمارات؛ حيث احتلت الروابط الاجتماعية المقام الأول من الحلول المقترحة بنسبة 25,6 %، يليها توفير السكن المناسب وبالسعرالمناسب بنسبة 13,8%، ثم إنشاء النوادي، وأماكن الترفيه في مختلف الأحياء بنسبة 11,8%، وإبعاد سكن العزاب عن سكن الأسر أدنى نسبة 11,6% من مجموع الإجابات. وتبرز هذه الحلول أهمية مدخل الرأي العام في تحليل المشكلات التي تعانيها المجتمعات المعاصرة، وهذا من خلال ما يدركه أفراد المجتمع للمشكلات التي تواجههم مثل ضعف العلاقة الاجتماعية ووضع حلول مناسبة لها، وذلك بحسب تصوراتهم الذاتية حيال تلك المهددات المجتمعية.

المشكلات الصحية والحلول المقترحة:

كشفت نتائج الدراسة المتعلقة بالمشكلات الصحية، أن ظاهرة التدخين وما

ينجم عنها من مشكلات صحية قد احتلت المرتبة الأولى من هذه المشكلات، خاصة بين فئة الشباب، ناهيك عن تلوث البيئة وعدم نظافة المرافق العامة، وتفشي الأمراض، وسوء التغذية بين الفئة الفقيرة من أبناء المجتمع الإماراتي، وظهر من نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً لهذه المشكلات مع الدخل الشهري، فكلما ارتفع مستوى الدخل الشهري للأفراد انخفض عدد المشكلات الصحية التي يعانونها. وقد كشف تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عن وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات عدد المشكلات الصحية التي يعانيها أفراد العينة، إذ تبين أن عدد المشكلات الصحية التي يعانونها يتناقص مع ازدياد الدخل الشهري، ويظهر جدول (9) أن قيمة (F) بلغت 2,4، وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى 0,04.

وتتفق هذه النتيجة المتعلقة بالمشكلات الصحية في مجتمع الإمارات مع دراسة كل من (Mooney & Schacht, 2002) التي ظهر من خلال نتائج دراستهم تفاقم مؤشر الصحة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثل بازدياد حجم الجريمة والبطالة والإدمان والانتحار والإساءة للأطفال. وتتفق أيضاً مع مدخل الرأي العام الذي أكد أهمية تحديد المشكلات الاجتماعية من خلال بيان موقف السكان من المشكلات الاجتماعية وذلك للتنبؤ بتلك المشكلات ومحاولة وضع الحلول والمقترحات المناسبة لها. ويرى (جيروم مانيس، 1990) أن الرأي العام يعد آلية علمية مناسبة لدراسة المشكلات الاجتماعية كونه يتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المشكلات التي يرونها. وقد قدم المبحوثون عدداً من المقترحات لحل المشكلات الصحية في مجتمع الإمارات، وجاء في مقدمتها نظافة البيئة المحلية، ومنع التدخين واستيراده، وأخيراً المقترحات المتعلقة بدور البلدية وضرورة مراقبتها ونشر الوعي الصحي بين المواطنين. وهذه نتيجة حول الحلول المقترحة للمشكلات الصحية تؤكد أهمية مدخل الرأي العام للوقوف على واقع المشكلات الصحية التي يعانيها مجتمع الإمارات مع وضع حلول ومقترحات مناسبة لتلك المشكلات.

المشكلات الإدارية والحلول المقترحة:

وقد تبلورت نتائج الدراسة المتعلقة بالمشكلات الإدارية والحلول المقترحة بشأنها من قبل أفراد العينة في جل هذه القضايا، تأتي الواسطة والمحسوبية في أولوياتها، إضافة إلى الروتين في إنجاز المعاملات، ووجود العمالة الوافدة التي تشغل الوظائف العديدة، واستغلال المناصب، وشعور المواطنين بعدم العدالة. وقد

بينت نتائج الدراسة أن موظفي القطاع العام يعانون المشكلات الإدارية بدرجة أقل من باقي المواطنين أفراد العينة، وقد يرجع ذلك لاستخدام العلاقات الاجتماعية في إنجاز معاملاتهم. وقد كشف تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) أن موظفي القطاع العام يعانون المشكلات الإدارية بدرجة أقل من غيرهم، وقد كانت الفروق ذات دلالة معنوية عند مستوى 0,03؛ حيث بلغت قيمة (F) 3,5. وتتفق نتائج الدراسة حول المشكلات الإدارية في مجتمع الإمارات مثل: (الواسطة والمحسوبية، والروتين في إنجاز المعاملات، ووجود العمالة الوافدة التي تشغل الوظائف العديدة، واستغلال المناصب، وشعور المواطنين بعدم العدالة) مع ما توصل إليه (عايد الوريكات، 1996: 241) بالنسبة للمشكلات الإدارية في المجتمع الأردني كالفساد الإداري واستغلال المنصب والرشوة، فقد وضعها 1,5% من أفراد العينة، وقد تساوت كل من المشكلات الصحية والإدارية في النسبة نفسها. كما اتفقت نتائج هذه الدراسة أيضاً مع نتيجة المشكلات الإدارية مع (تقرير الموارد البشرية، 2005: 17) الذي بين أن قوة العمل الأجنبية تحظى بنصيب الأسد في سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فقد نمت نمواً هائلاً بمتوسط سنوي قدره 7,9% (7,6% للذكور و10,2% للإناث)، وقد كانت هنالك ثلاثة عوامل لها الدور الرئيس في تشكيل قوة العمل في الدولة خلال العقدين الماضيين: وجود طلب على المهارات في مواجهة النمو الاقتصادي المتسارع، والاعتماد الكبير على العمالة الوافدة باعتبارها مصدر قوة العمل الماهرة وغير الماهرة. ونتيجة لذلك شهدت قوة العمل في الدولة خلال الفترة 1995 ـ 2004 نمواً بمعدل 7,9% سنوياً في المتوسط (من 1,3 مليون إلى 2,7 مليون). وقد قدم المبحوثون عدداً من المقترحات لحل المشكلات الإدارية في مجتمع الإمارات حيث جاءت مسألة إلغاء الواسطة واستغلال المنصب في المرتبة الأولى، تليها التعيين بحسب المؤهلات والكفاءة، ثم إيقاظ الضمير والوازع الديني في إنجاز المعاملات. وهذه النتيجة حول المقترحات المقدمة من المبحوثين تبرز أهمية البعد الذاتي The subjective Dimension الذي يبين الأثر والضرر الذي يقع على المواطنين نتيجة المشكلات الصحية التي يمكن قياسها من خلال وجود تصوري إدراكي لهذه المشكلات. لذلك نستطيع القول: إن البعد الذاتي هو شرط ضروري لتفسير المشكلات الاجتماعية، ومنها الصحية.

المشكلات الأمنية والحلول المقترحة:

تشكل المشكلات الأمنية هاجس الدولة الرئيس؛ إذ تعدّ مشكلة المخدرات من أخطر الآفات تهديداً للمجتمعات، إلى جانب المشكلات الناجمة عن حوادث المرور، والغش التجاري فضلاً عن المشكلات المترتبة عن ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية، والسرقة بأنواعها المختلفة.

وأكدت الدراسات العالمية والعربية والمحلية خطورة المشكلات الأمنية وانعكاساتها السلبية على البنى والهياكل المجتمعية. وقد جاءت نتائج الدراسة المتعلقة بهذا البعد متفقة مع نتيجة مسح الجريمة الوطني (GSS) لعام 1998، الذي بين أن معدلات الخوف من الجريمة قد تزايدت ثلاثة أضعاف في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، وذلك عند سؤال المقيمين في تلك المناطق عن مدى درجة الخوف لديهم من السير في منطقة بعيدة عن منطقة سكنهم (Barkan, 2001). ويرى كل من (Taylor & Covington, 1993) أن العرق Race عامل مهم في تفسير درجة الخوف من الجريمة. ويشير الباحثان إلى أن معدلات الخوف تزداد في الأحياء التي يعيش فيها السود أكثر من المناطق التي يقطنها البيض.

وتوصل مجموعة من الباحثين إلى أن للنوع Gender أثراً على درجة الخوف من الجريمة. وتبين لهم أن النساء أكثر خوفاً من الجريمة من الرجال (Gardner 1990, La Grange & Ferraro 1989, Lane 2003, Ortega & Myles 1987). وهذه النتيجة حول تفاقم المشكلات الأمنية في مجتمع الإمارات تتفق مع نتائج الدراسات العربية. وأشارت نتائج دراسة (أحمد فلاح العموش، 47:2003) حول الخوف من الجريمة في مجتمع الإمارات إلى الخبرة المباشرة للضحايا، وبينت النتائج أن الخبرة المباشرة للضحايا جاءت مرتبة تنازلياً بحسب أهميتها على النحو الآتي: الإزعاج (32,6%)، والمضايقة من التسول (28,1%)، والتعدي على الممتلكات (10,1%)، والتعرض للاحتيال والنصب (9,9%)، والسرقة في المراكز التجارية (8,4%)، وسرقة محتويات السيارة (8,0%)، والسرقة في الطرق العامة ووسائل النقل العامة (6,5%).. وأظهرت دراسة (نياب البداينة، 2000) أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة في المجتمع الأردني. وهدفت الدراسة إلى بيان أثر كل من الجنس، والعمر، والتعليم، والمهنة، ومكان السكن، والمخاطرة بالتعرض لجرائم الاعتداء على الإنسان،

والمخاطرة بالتعرض لجرائم الاعتداء على الممتلكات وخبرة الضحايا المباشرة، والسابقة، والخبرة بالإنابة في الخوف من الجريمة.

وبينت دراسة (عايد الوريكات، 1998) حول اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الجريمة في المجتمع الأردني أن أخطر الجرائم هي الجرائم الأخلاقية، ثم جرائم العنف، والمخدرات، والسرقة، وجاءت جرائم التزوير، والشيكات بدون رصيد في آخر الترتيب؛ أي أنها لم تحظ باهتمام كبير. وأظهر جنس المبحوث فروقاً تكرارية ذات دلالة معنوية مع غالبية الجرائم التي افترضها الباحث، وذلك بحسب درجات خطورتها؛ إذ تتجه الإناث إلى تصنيفها بدرجات خطورة أعلى مما يعتقد به الذكور. بالنظر نتائج الدراسات العالمية والعربية والمحلية، يمكن القول: إن الإدراك المجتمعي المرتبط بتزايد معدلات الجريمة (البعد الذاتي) يتطابق مع البعد الموضوعي (الحقائق) الذي يشير إلى ارتفاع مهددات الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد بين التقرير الجنائي، والمجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة

الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى تزايد معدلات الجريمة السنوية بالدولة، وبخاصة حوادث السير، والمخدرات، والغش التجاري، والمشروبات الكحولية، والنصب والاحتيال، والسرقة بأنواعها، والإدمان، والاغتصاب، والتزوير، والاعتداء. ويظهر ذلك جلياً في تطور حجم المخدرات في الإمارات (الحقائق).

ولقد أدلى أفراد العينة بعدد من المقترحات لحل المشكلات الأمنية في مجتمع الإمارات، جاء في مقدمتها المتابعة لمنع جرائم الغش والنصب والقضاء على أوكار المخدرات. وهذه النتيجة حول المشكلات الأمنية والحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثين تظهر أهمية تطابق البعد الموضوعي (الحقائق) مع البعد الذاتي الذي يمكن قياسه من الأضرار التي تقع على المواطن (المخدرات)؛ أي أننا نقيس موضوعياً حجم ضرر المخدرات سواء أكان مادياً أم جسدياً أم نفسياً.

المشكلات الأسرية والحلول المقترحة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن المجتمع الإماراتي، كغيره من مجتمعات الخليج الأخرى، يعاني مشكلات أسرية تتصدرها مشكلة غلاء المهور، وزيادة انتشار ظاهرة الزواج من أجنبيات، مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات العنوسة. وكان من نتيجة الاعتماد على المربيات الأجنبيات داخل الأسرة الإماراتية، دخول عادات وقيم ثقافية غريبة على المجتمع، مما كان له آثار سلبية على تنشئة الأبناء وتربيتهم، إلى

جانب آثارها السلبية على العلاقات الاجتماعية الأسرية. ويلاحظ أيضاً زيادة انتشار ظاهرة انحراف الأحداث، وضعف الروابط الاجتماعية. وتبين أيضاً أنه كلما ارتفع مستوى التعليم والدخل، انخفضت حدة المشكلات الأسرية. وكشف نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA أن مستوى التعليم يؤثر على حدة المشكلات الأسرية، فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت معاناة تلك المشكلات؛ حيث بلغ مستوى الدلالة المعنوية لقيمة (F) 0,003، كما تظهر دلالة قيمة (F) للمشكلات الأسرية بحسب الدخل؛ إذ بلغت 0,004، حيث تبين أن عدد المشكلات الأسرية التي يعانيها المواطنون من أفراد العينة يتناقص مع ارتفاع الدخل. كما كشفت الدراسة عن أن الإناث يعانين مشكلات أسرية في المتوسط أكبر من الذكور. وهذه النتيجة حول واقع المشكلات الأسرية في مجتمع الإمارات تتفق مع نتائج الدراسات السابقة وبخاصة دراسة (أحمد العموش، 2005) و (محمد عبدالله المطوع، 1993)، وأظهرت دراسة (أحمد فلاح العموش، 2005:157-186) الخصائص البنيوية للشباب تحت الخطورة في مجتمع الإمارات .Youth At risk وأشارت الدراسة إلى عوامل الخطورة الأسرية التي تمثل الخطورة القبلية Risk Antecedent التي تعرض الشباب لأن يكونوا ضحايا محتملين للجريمة وتعرضهم للخطورة الإجرامية. وتتمثل عوامل الخطورة الأسرية في عدد من العوامل من أبرزها الصراعات والمشكلات التي تحدث داخل الأسرة، ووفاة الوالد أو الوالدة، والأب والأم دون طلاق، والطلاق، وتعاطي أحد أفراد الأسرة الكحول والمخدرات، والضرب والغياب عن المنزل، وعدم الاهتمام بالأبناء والتدخين. وأظهرت دراسة (محمد عبدالله المطوع، 1993: 80) وجود مجموعة من مشكلات لها علاقة بالشباب بالإمارات في ظل التغير الاجتماعي والتطور الاقتصادي والسياسي في مجتمع الإمارات. وقدم المبحوثون عدداً من الحلول والمقترحات للمشكلات الأسرية، وجاء في مقدمتها التوعية الأسرية، ومنع الزواج من الأجنبيات، وتوفير السكن المناسب للمقبلين على الزواج، وخفض نفقات الزواج ومنع استخدام الخدم والمربيات غير المسلمات، والسماح للمواطنات بالزواج من خلجيين وعرب. وتؤكد هذه النتيجة حول الحلول المقترحة للمشكلات الأسرية أهمية مدخل الرأي العام في الكشف عن واقع المهددات الأسرية في مجتمع الإمارات.

مشكلات البيئة المحلية والحلول المقترحة:

أما ما يتعلق بمشكلات البيئة المحلية، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الازدحام المروري وما ينتج عنه من تلوث يعدّ من أبرز تلك المشكلات، بالإضافة إلى النفايات والفضلات وعدم توافر الأماكن الترفيهية.. وقد تبين أن عدد مشكلات البيئة المحلية التي يعانيها أفراد العينة لا تختلف باختلاف مستوياتهم التعليمية أو مستوى دخولهم أو مهنهم؛ حيث تشكل هذه المشكلات معاناة لجميع أفراد العينة على حد سواء.

وقدم المبحوثون عدداً من الحلول المقترحة لحل مشكلات البيئة المحلية. وقد احتلت مسألة التوعية البيئية وحل مشكلة القمامة المرتبة الأولى من بين المقترحات بنسبة 25,4%، تليها مسألة إعادة تخطيط التجمعات القديمة، والتخطيط لخفض الكثافة المرورية بنسبة 17% و 14,4% على التوالي. وتؤكد الحلول المقترحة لمشكلات البيئة المحلية في مجتمع الإمارات أهمية مدخل الرأي العام للكشف عن مشكلات البيئة المحلية والحلول المقترحة من وجهة نظر أفراد العينة. وتتفق هذه النتيجة المتعلقة بمشكلات البيئة المحلية مع نتائج دراسة (أحمد فلاح العموش، 2005: 157 إلى 164)، التي كشفت عن عوامل الخطورة في مجتمع الإمارات.

المشكلات التعليمية والحلول المقترحة:

أما النتائج المتمثلة بالمشكلات التعليمية في مجتمع الإمارات فقد تبلورت في ضعف العلاقة بين المدرسة والبيت، الناتج عن عدم اهتمام الأسرة ومتابعتها لتعليم أبنائها، وتدني مستوى التعليم في المدارس وما يرافقه من تسرب الطلبة من ناحية، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية من ناحية ثانية. وتتفق نتيجة المشكلات التعليمية التي يعانيها أفراد العينة في مجتمع الإمارات مع نظرية الرأي العام في تحليل المشكلات الاجتماعية وتفسيرها. وهذا ما أكده مانيس في تحليله للمشكلات الاجتماعية من خلال ما يدركه المجتمع حول المشكلات الاجتماعية ووضع حلول مناسبة، وذلك بحسب تصوراته الذاتية حيال تلك المشكلات الاجتماعية (جيروم مانيس، 1990).

وقد قدم أفراد العينة عدداً من المقترحات التي يعتقدون أنها تسهم في خفض هذه المشكلات؛ حيث تبين أن ضرورة التنسيق المستمر بين الأسرة والمدرسة

وكذلك المتابعة الفعالة من قبل الأسرة احتلت مقدمة هذه الاقتراحات، وبنسبة 47,8% و 46,4% على التوالي.

وقد بينت نتائج الدراسة التطابق بين البعدين الذاتي والموضوعي فيما يتعلق ببعض المشكلات الاجتماعية من وجهة نظر أفراد العينة، وبخاصة المشكلات الأمنية ومشكلة المخدرات والجريمة. وتؤكد نتائج الدراسة أهمية مدخل الرأي العام في دراسة المشكلات الاجتماعية. فالرأي العام كما يقول مانيس يمثل محكاً ملائماً للمشكلات الاجتماعية فضلاً عن أنه يمثل مصدراً للمعلومات من عدد كبير من الناس، فمعرفة تصورات المواطنين من أفراد العينة في مجتمع الإمارات تساعدنا على الفهم والتنبؤ بالمهددات الاجتماعية والأمنية لهذه الأسباب، وكما يقول مانيس، فإن الرأي العام يمدنا ببيانات ضرورية حول المشكلات الاجتماعية. واستناداً لذلك فإن دراسة المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات تمثل قاعدة بيانات حول أشكال المشكلات الاجتماعية وأنواعها، إضافة إلى الحلول المقترحة للتصدي لهذه المشكلات.

ونخلص إلى التأكيد أن المشكلات الاجتماعية هي حقائق اجتماعية ذات وجود تصوري إدراكي؛ أي أننا، لا نرى المشكلات ولكننا نحددها من آثارها الموضوعية والذاتية. وإن معرفة ما يتصوره الناس ويدركونه حول ما هو غير مرغوب به من شروط اجتماعية مفيد من الناحية البحثية لعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية، وذلك لعدة أسباب، منها: أننا ننخرط يومياً في أنشطه متنوعة، وإن فهم هذه الأنشطة يساعد الباحث في معرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية والعمليات الديناميكية التي نبني من خلالها العالم من حولنا (عايد الوريكات، 259:1996) (جيروم مانيس، 1990).

النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى تعرف المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات، وخلصت إلى النتائج والتوصيات المهمة **الآتية**:

أولاً – المشكلات الاقتصادية:

أظهرت نتائج الدراسة أن المواطنين يعانون عدداً من المشكلات الاقتصادية، يبلغ متوسط عددها مشكلتين. وقد اقترح أفراد العينة عدة حلول للمشكلات

الاقتصادية التي يعانونها، جاءت في مقدمتها توفير فرص العمل المناسبة، وتصدرت مشكلة غلاء المعيشة المرتبة الأولى من هذه المشكلات.

ثانياً – المشكلات السكانية:

أظهرت نتائج الدراسة أن مشكلة ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي هي أقوى المشكلات السكانية، وشكلت ما نسبته 67,4% من المشكلات.

ثالثاً – المشكلات الصحية:

أظهرت نتائج الدراسة أن التدخين احتل المرتبة الأولى من بين المشكلات الصحية التي يعانيها المواطنون من أفراد العينة بنسبة 61,6%، تليها مشكلة تلوث البيئة بنسبة 52%، ثم مشكلة عدم نظافة المرافق العامة بنسبة 47%، في حين يعتقد ما نسبته 23,6% من أفراد العينة أن تفشي الأمراض من بين المشكلات الصحية التي يعانونها، ويعتقد ما نسبته 21,1% بوجود مشكلات تتعلق بسوء التغذية.

رابعاً – المشكلات الإدارية:

أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 60,4% من أفراد العينة يعتقدون بوجود مشكلة الواسطة والمحسوبية، في حين يعتقد 53% منهم أن الروتين في إنجاز المعاملات يعدّ من أهم المشكلات الإدارية التي يعانونها، بالإضافة إلى عدد من المشكلات الإدارية الأخرى مثل زيادة وجود الوافدين في معظم الوظائف، واستغلال المنصب الوظيفي، وعدم استخدام اللغة العربية عند المراجعة.

خامساً – المشكلات الأمنية:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن ما نسبته 68,4% من أفراد العينة يعتقدون بأن مشكلة انتشار المخدرات تأتي في مقدمة المشكلات الأمنية، ثم مشكلة حوادث المرور بنسبة 55,4%، فالغش التجاري 51,6%، ثم مشكلة المشروبات الكحولية بنسبة 50,2%، فالسرقة والنصب والاحتيال بنسبة 37,4% و 36,8% على التوالي.

سادساً – المشكلات الأسرية:

تبين من نتائج الدراسة أن المواطنين من أفراد العينة يعانون مشكلات أسرية، تصدرت مشكلة غلاء المهور المرتبة الأولى بنسبة 82,8%، ثم مشكلة الزواج من الأجنبيات في المرتبة الثانية بنسبة 55,6%، تليها المشكلات المتعلقة بوجود

المربيات الأجنبيات بنسبة 52,2%، ثم مشكلة انحراف الأحداث بنسبة 2 43%، ومشكلة العنوسة بنسبة 43%، إلى جانب المشكلات المتعلقة بالسكن بنسبة 42,6%، ثم المشكلات المتعلقة بضعف الروابط الأسرية والطلاق بنسبة 42% و 41% على التوالي.

سابعاً – مشكلات البيئة المحلية:

أظهرت نتائج الدراسة عدداً من المشكلات المتعلقة بالبيئة المحلية، جاءت مشكلة الازدحام المروري في مقدمتها بنسبة 49,2%، تليها مشكلة التلوث بنسبة 47,6%، ومشكلة النفايات والفضلات بنسبة 40,8%، وبلغت نسبة مشكلة عدم توافر الأماكن الترفيهية 29,8%، و مشكلة انتشار الأحياء المتخلفة بنسبة 23,4%، وبلغت نسبة مشكلة عدم توافر وسائل مواصلات عامة 21,4%. وقد تبين أن عدد مشكلات البيئة المحلية التي يعانيها المواطنون من أفراد العينة لا تختلف باختلاف مستوياتهم التعليمية أو باختلاف مستوى دخولهم أو مهنهم أو جنسهم، وإنما هي مشكلة عامة يعانيها جميع المواطنين من أفراد العينة على حد سواء.

ثامناً – المشكلات التعليمية:

وبينت نتائج الدراسة أن المشكلات التعليمية التي يعانيها المواطنون من أفراد العينة تتبلور في ضعف العلاقة بين المدرسة والبيت بنسبة 58,4%، تليها مشكلة عدم اهتمام الأسرة في متابعة شؤون أبنائهم التعليمية في المرتبة الثانية، إلى جانب مشكلات تدني مستوى التعليم في المدارس، والتسرب من الدراسة بنسبة 46,6% و 44,6% عل التوالي.

ونستخلص من هذه النتائج أن مجتمع الإمارات يعاني مشكلات اجتماعية، وانعكاساتها السلبية على البنى و الهياكل المجتمعية؛ مما يستدعي التدخل المجتمعي السريع لحل هذه المشكلات بمستوياتها ومظاهرها المختلفة، و تعزيز روح المبادرة المجتمعية في طرح المشكلات من أجل التصدي لها ووضع الحلول المناسبة للحد منها أو القضاء عليها، وهذا ما هدفت إليه هذه الدراسة.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن أن نبلور مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

– العمل على توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين من خلال إيجاد آلية مناسبة للتعامل مع العمالة الوافدة بما يكفل إحلال العمالة المواطنة بشكل تدريجي في معظم الوظائف والمهن المتوفرة.

– إنشاء النوادي وأماكن الترفيه مما يساعد على إشغال أوقات فراغ المواطنين.

– تفعيل دور البلديات وإحكام مراقبتها ونشر الوعي بين المواطنين.

– الرقابة والمتابعة الصحية للوافدين.

– خفض نفقات الزواج وتفعيل دور رجال الدين في هذا المجال من ناحية، وإنشاء جمعيات تعنى بالأسرة من ناحية أخرى.

– العمل على خلق التنسيق المستمر بين الأسرة والمدرسة وبما يكفل متابعة فعّالة للأبناء من قبل الأسرة.

المراجع:

إجلال إسماعيل حلمي (1990). الانحراف السلوكي لدى الإحداث والشباب في الإمارات، **المشكلات الاجتماعية في الإمارات** ، الشارقة، جمعية الاجتماعيين.

أحمد فلاح العموش (2005). الخصائص البنيوية للشباب تحت الخطورة،**الأمن في مجتمع الخطورة**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أحمد فلاح العموش (2003). **الخوف من الجريمة في مجتمع الإمارات**، الشارقة: إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، إصدار رقم (106).

جيروم ج. مانيس(1990). **تحليل المشكلات الاجتماعية**، ترجمة فتحي أبو العينين، القاهرة: جامعة عين شمس.

ذياب البداينة (2000). أثر المتغيرات الشخصية وإدراك مخاطر الجريمة وخبرة الضحايا في الخوف من الجريمة، **مجلة العلوم الإنسانية**،14(4)، 7 – 26.

عايد الوريكات (1998). اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الجريمة، **مؤتة للبحوث والدراسات**، 13 (8)، 273 – 309.

عايد الوريكات (1996). الرأي العام والمشكلات الاجتماعية: دراسة استطلاعية في محافظة الكرك، **مؤتة للبحوث والدراسات**، 11 (3)، 233– 272.

فهد الثاقب، وسكوت (1980). موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب، **مجلة العلوم الاجتماعية** رقم 9، العدد (3)،7–27.

محمد عبد الله المطوع (1993). مشكلات الشباب في الإمارات: دراسة ميدانية، **المشكلات الاجتماعية في الإمارات**، الشارقة: جمعية الاجتماعيين.

هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، **تقرير المورد البشرية (2005)** دبي، مطبعة أطلس.

وزارة الداخلية، **المجموعة الإحصائية السنوية (2005)**، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وزارة الداخلية، **التقرير الإحصائي الجنائي السنوي (2005)**، دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعقوب يوسف الكندري (2006). محددات الأمن الاجتماعي للمجتمع الكويتي: رؤية سوسيوثقافية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 120 (36)، 75 – 123.

Barkan, S. E. (2001), *Criminology, A Sociological Understanding,* Upper Saddle River, New Jersey.

Bennett, R. R. & J M. Flavin. (1994). Determinants of Fear of Crime: The Effects of Cultural Setting, *Justice Quarterly,* 357 - 381.

Fine, G. A. (2006), The Chaining of Social Problems: Solutions and Unintended Consequences in the Age of Betrayal. *Social Problems* Vol. 53: No. 1

Fuller, R. C. & R. Myers,(1941) The Natural History of Social problem. *American Sociological Review*, 6 June.

Gardner, C. B. (1990), Safe Conduct: Women Crime, and Self in Public Places, *Social Problems* 37: 311 - 328.

Gordon, M. T & S. Riger (1989), *The Female Fear*, New York: Free Press.

LaGrange, R. L. & K. F. Ferraro (1989) Assessing Age and Gender Differences in Perceived Risk and Fear of Crime, *Criminology* 27: 697 - 720.

Lane, J. & J. W. Meeker.(2003). Fear of Gang Crime: A Look at Three Theoretical Models.'' *Law & Society Review* 37/2: 425-456

Lewis, D. A. & G. Salem (1986) *Fear of Crime: Incivility and the Production of a Social Problem,* New Brunswick, NJ: Transaction.

Liska, A. E., J. J. Lawrence, & A. Sanchirico (1985). ''Fear of Crime as Social Fact'', *Social Forces* 60: 760 - 771.

Mains,J. (1976). Analyzing Social Problems, N.Y. Praeger Publishers,

Mooney, L., D. Knox & C. Schacht (2002), *Social problems*, Belmont, CA.Thomson Learning.

Neuborne, E. (1994). Fearful Shoppers play it Safe, *USA Today*, June 2:1B - 2B.

Ortega, S. T & J. L. Myles (1987) Race and Gender Effects in

Fear of Crime: A Interactive Model with Age, *Criminology* 25: 133 - 152.

Robertson, I., *Social Problems*. (1987) N Y, Random House.

Taylor, R. B. & J. Covington (1993), Community Structural Changes in Ecology and Violence, *Criminology*, 26:533 - 589.

Selltiz, C (1961). Research Methods in Social Science.New York:Holt Rinehart& Winston.

Sharman, L. W., P. R. Gartin, & M. E. Burgers (1989) Hot Spots of Predatory Crime: Routine Activities and the Criminology of Place, *Criminology*, 27: 27 - 55.

Skogan, W.G. (1995), Community policing in the United States, in Brodeur, J.-P.

(Eds),Comparisons in Policing: *An International Perspective*, Avebury, Aldershot, pp.86ff

Taylor, R. B. & J. Covington (1993) Neighborhood Changes in Ecology and Violence, *Criminology* 26: 533 - 589.

Trojanowicz, R. C. (1988) The Meaning of Community in Community Policing, *The National Neighborhood Foot Patrol Center*, MSU.

The National Center For Victims of Crime(2006). 30 August, 2006 Av: http://www.ncvc.org/ncvc

قدم في: ديسمبر 2006
أجيز في: يونيو 2008

Social Problems in Society in the UAE
A Field Study from the Point of View of Respondents

Ahmad F. Alomosh*

The purpose of this study is to study social problems in society in the UAE, through clarifying economic, population, administtativ, security, familial and educational problems, and suggested solutions for the porblems from the point view of the respondents of the study. A representative sample of 500 respondents was chosen.

The results revealed the following social problems: the high cost of living, drugs, the weakness of social relationships between neighbors, smoking, car accidents, mediation, foreign maids, traffic jams, the qeak relationship between schools and families, and tutotial lessons.

Finally, the study suggessted some important recommendations.

Key Words: Social problems, High cost of living, Weakness of social relationships between neighbors, Foreign maids, Traffic Jams, Weak relationship between schools and gamilies, UAE soceity.

* Dept of Sociology, Faculty of Arts and Social Sciences University of Sharjah, United Arab Emarites.